الأخبار
al-akhbar

الخميس 19 تشرين الثاني 2026
العدد 5931 السنة الحادية والعشرون
Jeudi 19 Novembre 2026 no 5931 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



خريف فرنسا 8

لسنا مجرد أرقامٍ في صناديق الاقتراع



كيف لفّقت الـ CIA ملفات تمويل حزب الله؟ 2

الرياض تدعم تدويل اتفاق الإطار
عون يقود الحرب الجديدة ضد المقاومة 2



غزة
إسرائيل تستأنف الإبادة
10

العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، تمهّد لمرحلة جديدة، من شأنها الإطاحة كلياً بما تبقّى من اتفاق وقف إطلاق النار (أ ف ب)

قضية اليوم

كيف لفّقت الـ CIA ملفات تمويل حزب الله؟

كشف مسؤول أمني أميركي سابق تلفيق الاستخبارات الأميركية اتهامات لتجار لبنانيين في أميركا الجنوبية بتمويل حزب الله. مؤكداً أن تقارير في هذا الشأن أُعدّت «على الطلب»، استجابةً لتوجيهات وضغوط سياسية. ومن دون أدلة موثوقة


(أ ف ب)

وفيق قانصوه

منذ مطلع الألفية، بدأت الولايات المتحدة، بمواكبة سياسية وإعلامية إسرائيلية، ترسم صورة لمنطقة المثلث الحدودي بين البرازيل والباراغواي والأرجنتين بوصفها إحدى البيئات التي تنشط فيها شبكات حزب الله المالية والتجارية. وربطت الأنشطة التجارية لجاليات لبنانية استقرت في المنطقة منذ عقود بتمويل الحزب، وغسل الأموال، وتجارة المخدرات، وتزوير العملات والوثائق. وغُزّيت هذه السردية بتقارير استخبارية وتحقيقات أمنية وعقوبات وملاحقات قضائية، لتتحول تدريجياً إلى مقاربة شبه ثابتة في التعامل مع الجالية اللبنانية ونشاطها الاقتصادي في المنطقة.

لكن مسؤولاً أمنياً أميركياً عمل لسنوات في أميركا الجنوبية مع وكالة الاستخبارات المركزية، كشف أن تقارير استخبارية استندت إليها هذه الاتهامات أُعدّت «على الطلب»، من دون أي أدلة، استجابةً لتوجيهات وضغوط سياسية. وروى ديفيد هاثاواي، الذي عمل نحو ثلاثين عاماً في إدارة مكافحة المخدرات الأميركية، كيف طُلب من العاملين في الأجهزة الاستخبارية تلفيق اتهامات لتجار من أصول شرق أوسطية، بينهم لبنانيون، بتمويل حزب الله أو حماس، وبإعداد تقارير تدعم هذه الاتهامات.

وتسلّط شهادة هاثاواي، وهو حالياً رئيس جهاز الشرطة في مقاطعة سانتا كروز في ولاية أريزونا، الضوء على مسار طويل من «صناعة الاشتباه»، وعلى الدور الذي أدّته المصالح السياسية والمالية في توجيه العمل الاستخباري، لترسيخ السردية التي أحاطت بالتجار اللبنانيين في أميركا الجنوبية.

وتحوّلت هذه الاتهامات إلى سياسة رسمية منذ عام 2004، حين أدرجت وزارة الخزانة الأميركية رجل الأعمال اللبناني أسعد أحمد بركات وشركتين يملكهما على لوائح العقوبات بتهمة تمويل حزب الله. وبعد عامين، وسّعت إجراءاتها لتشمل تسعة أشخاص وكيانين، بتهمة تقديم دعم مالي ولوجستي للحزب. وعلى مدى السنوات اللاحقة، أدرجت في لوائحها لبنانيين اتهمتهم بالضلوع في تجارة المخدرات والعملات المزورة، أو باستخدام شركات الاستيراد والتصدير واجهات لـ«الجناح المالي» للحزب. وهكذا، تراكمت منظومة من العقوبات والاتهامات والتحقيقات والملاحقات، وضعت الوجود التجاري اللبناني في أميركا الجنوبية تحت مجهر الاشتباه الأمني. لكن السؤال الذي ظل غائباً: إلى أي حدّ استند ذلك كله إلى أدلة؟

> **كانت الأوامر كالتالي: عليكم العثور على تجار من الشرق الأوسط لبنانيين، وتصنيفهم على أنهم يدعمون حزب الله أو حماس**

في مقابلة (https://www.youtube.com/live/T3VQM1kG1dg) في 11 الجاري مع برنامج Judging Freedom وهو برنامج سياسي وحواري يقدّمه القاضي الأميركي السابق أندرو نابوليتانو عبر «يوتيوب»، ويحظى بمتابعة واسعة (أكثر من 419 مليون مشاهدة)، قال هاثاواي إنه «طوال عملي في الأجهزة الاستخبارية خارج الولايات المتحدة، لم أرَ توجيهات تنزل من البيت الأبيض إلى الميدان، أو تصدر عن الكونغرس لتُنفَّذ على الأرض، إلا حين يريد كبار المانحين أو اللوبي الإسرائيلي أو المجمع الصناعي العسكري فرض أمر ما في المنطقة، كشرط لاستمرار تدفّق تبرعاتهم». وتحدث عن مطالب محدّدة وُجّهت إلى العاملين في الأجهزة الاستخبارية، موضحاً أن «كثيراً من أعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء الوفود التابعة للكونغرس، ومسؤولين في البيت الأبيض، وهيئة الأركان المشتركة، وحتى نائب الرئيس، كانوا يأتون للاطلاع على إحاطات من المجتمع الاستخباري. وكان همّهم الوحيد، على سبيل المثال، أن يقولوا لنا، وللعاملين في الأجهزة الاستخبارية في أميركا الجنوبية تحديداً: عليكم العثور على تجار من الشرق الأوسط، كالتجار اللبنانيين، وتصنيفهم على أنهم يدعمون حزب الله أو حماس. نريد منكم إعداد ملف استخباري يثبت ذلك».

ويصف هاثاواي هذه الآلية بأنها شكل من أشكال استحواذ المصالح الخاصة على المؤسسات، ويطلق عليها تسمية «الامتثال الاستباقي». فـ«المحلل الاستخباري الطامح إلى التقدّم في مسيرته المهنية يدرك أن إعداد تقرير من هذا النوع قد يفتح أمامه فرصاً وظيفية، ويساعد في الوقت نفسه المانحين على إحكام قبضتهم على الكونغرس. وهكذا، ينتهي به الأمر إلى إعداد تقرير لا يستند إلى أي أساس واقعي، ويخلص إلى أن التجار اللبنانيين في المنطقة الحدودية الثلاثية لا يمارسون التجارة إلا بهدف جني الأموال لتمويل حزب الله. وحتى لو لم تكن هناك أي أدلة موثوقة تدعم هذا الادعاء، فإن التقرير سيصل إلى واشنطن، ويخدم ما تريده فئة الممولين، ويساعد أعضاء الكونغرس على إعادة انتخابهم». ويخلص إلى أن هذه كانت «المرة الوحيدة التي رأيت فيها أوامر تصدر من أعلى إلى أسفل بهذه الطريقة: أن يجري تحديد أهداف للعمل الاستخباري انطلاقاً من مصالح الممولين».

وتفتح رواية هاثاواي الباب أمام مساءلة أوسع تطاول مجمل التقديرات والاتهامات الاستخبارية التي أُنتجت على مدى سنوات، في ملفات ومناطق مختلفة، وأسهمت في تحويل ادعاءات غير مسندة إلى وقائع تُبنى عليها العقوبات والملاحقات.

تاريخ الاشتباه الأمني في منطقة الحدود الثلاثية

تعود جذور الاشتباه الأمني بالتجار اللبنانيين في أميركا الجنوبية إلى سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت الأجهزة الأمنية في المنطقة تنظر إلى الحضور اللبناني المتنامي من زاوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وترتبط بين النشاط التجاري للمهاجرين واحتمالات انخراطهم في أنشطة سياسية أو أمنية. ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه المقاربة تتبدل، وصولاً إلى تحوّل المثلث الحدودي بين البرازيل والباراغواي والأرجنتين إلى محور أساسي في الاتهامات الأميركية المتعلقة بتمويل حزب الله، وإلى إخضاع التجار اللبنانيين فيها لموجات متعاقبة من التحقيقات والتصنيفات والعقوبات.

وتعود إحدى المحطات المبكرة إلى 4 أيار 1970، حين تعرّضت السفارة الإسرائيلية في أسونسيون، عاصمة الباراغواي، لإطلاق نار نفّذه فلسطينيان. وبعدما أثارت وسائل إعلام برازيلية احتمال شراء الأسلحة المستخدمة في الهجوم من مدينة فوز دو إيغواسو في المثلث الحدودي، فتحت الشرطة البرازيلية تحقيقاً شمل لبنانيين يمارسون أعمالهم التجارية في المدينة. واستند التحقيق إلى فرضية احتمال ارتباط هؤلاء بالقضية الفلسطينية أو ضلوعهم في الهجوم، وسمّى ثلاثة لبنانيين مشتبهاً بهم. لكن الضابط المحلي الذي كُلّف بالتحقيق خلص، بعد نحو شهر، إلى عدم وجود أدلة تربط تجار المنطقة بالهجوم. ومع ذلك، تضمّن تقريره بيانات تفصيلية عن اللبنانيين المستهدفين، شملت أرقام جوازات سفرهم وهوياتهم وعناوين منازلهم ومحالهم التجارية. أي إن غياب الأدلة لم ينهِ المسار الأمني، بل انتهى التحقيق إلى جمع معلومات موسعة عن الجالية ونشاطها التجاري، انطلاقاً من حادثة لم يثبت ارتباطها بها.

يؤثّر هذه الواقعة الباحث جون توفيق كرم في دراسته «الاغتراب اللبناني في منطقة الحدود الثلاثية» (The Lebanese Diaspora at the Tri-Border and the Redrawing of South American Geopolitics, 1950–1992)، التي تتبع نشوء شبكات الهجرة والتجارة في البرازيل والباراغواي والأرجنتين، والتحولات التي طرأت على موقع اللبنانيين في الاقتصادات المحلية، وانتقال التعامل معهم تدريجياً من كونهم تجاراً ومهاجرين إلى إخضاعهم لتصنيفات أمنية مرتبطة بالصراعات في الشرق الأوسط.

ويعود الحضور اللبناني في منطقة المثلث الحدودي إلى خمسينيات القرن الماضي، حين استقر روّاد الهجرة الأوائل في مدينتي فوز دو إيغواسو البرازيلية وسيوداد ديل إستي في الباراغواي، وكان معظمهم من البقاع الغربي. ثم اتسعت الهجرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لتشمل أعداداً أكبر من أبناء البقاع والجنوب، بفعل الحرب الأهلية وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في لبنان. وبدأ هؤلاء أعمالهم بالبيع المتجول، قبل أن ينتقلوا إلى تأسيس المتاجر ومحال بيع الألبسة والأقمشة والأدوات المنزلية، ثم يتوسعوا في استيراد السلع والإلكترونيات والعطور ومستحضرات التجميل، وتوزيع المنتجات البرازيلية في الأسواق المجاورة.

ووفّرت الحدود المتداخلة بين الدول الثلاث بيئة ملائمة لنمو هذا النشاط التجاري العابر للحدود. واستفاد التجار من الفوارق الجمركية والضريبية، ومن الموقع التجاري للباراغواي التي استقطبت أعداداً كبيرة من البرازيليين الباحثين عن السلع المستوردة بأسعار أقل. ومع مرور الوقت، تحولت المنطقة إلى مركز تجاري لبناني بارز، تشكلت فيه شبكات عائلية ومؤسسات اقتصادية امتدت علاقاتها إلى أسواق أخرى في أميركا الجنوبية.

نقاش

الطائف وحده... ضمانة للجماعات الطائفية

فارس سعيد *

هناك شائعة في لبنان، أو ربّما «إشاعة»، عمرها من عمر «لبنان الكبير»، ومفادها أن لبنان الكبير هذا، بوصفه اختراعاً مسيحياً، ومارونياً بالأخص وبالتحديد، إنما أوجده الموارنة ليخدم «لبنان الصغير»، بضمّ مساحات جغرافية وديموغرافية إليه، في لحظة دولية مؤاتية.

والحال أن هذه الشائعة قد طالت واستطالت في الزمن والوقائع والانطباع، حتى باتت جزءاً من «سردية جماعية» على جانبي التكوين اللبناني الحديث: فكثير من المسيحيين استطابوا هذه السردية وأوغلوا في أنانيتها، وكثير من المسلمين صدّقوها وأوغلوا في كراهيتها والشكوى منها حتى حدود رفض لبنان الكبير والصغير معاً.

دخلت على هذه السردية اللبنانية أيضاً نظرية الأكثرية والأقلية.

قدّمت لنا التجربة التاريخية في مرحلتها الأولى، ما بين التأسيس عام 1920 وبين الاستقلال والميثاق الوطني عام 1943 إجابة واضحة، هي أن التأسيس والاستقلال حقّقهما لقاء أقليتين متضامنتين في الخيار والسير معاً، مقابل أكثريتين متنافرتين في الجانبين.

معظم المسيحيين قبلوا بـ«لبنان الكبير» بضمانة الانتداب الفرنسي، وعندما طُرحت فكرة الاستقلال اعتبروا أن ضمانتهم قد انتهت. ومعظم المسلمين لم يؤيّدوا استقلال 1943، لأنهم اعتبروا أن لبنان جزء من سوريا الكبرى ضمانة لهم.

عبّر جورج نقاش عن العسر اللبناني (Le Malaise Libanais) عندما كتب في 10 آذار 1949: «سلبيتان لا تصنعان إيجابية».

أي بكلام آخر، قال جورج نقاش: «نعرف ما لا يريده المسيحيون، لا يريدون لبنان جزءاً من سوريا الكبرى؛ ونعرف ما لا يريده المسلمون، لا يريدون بقاء الانتداب؛ إنما ما لا نعرفه هو ماذا يريد المسيحيون والمسلمون معاً».

مرة أخرى طال هذا العسر اللبناني، مروراً بما اصطلحنا على تسميته بالفتنة الأهلية عام 1958، متراكية على أحلاف خارجية، واصلاً إلى مشارف حرب الخمس عشرة سنة (1975-1990)، التي التزمت بدقة، من خلال الخطوط الحُمر، حدود الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفياتي.

لم تُبقِ الحرب شيئاً على شيء، كما علمنا ونقنا جميعاً دون استثناء، ثم جاءت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف لتصحّح السردية بقولها: «لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، عربي الهوية والانتماء».

هكذا يكون اتفاق الطائف قد أعاد فهم السردية، أو أنه أعاد إقامة الصيغة اللبنانية على قدمين اثنتين بدلاً من قدم واحدة، تسيران معاً وفي اتجاه واحد، وأعاد إقامتها على العدل والإنصاف.

إلى ذلك، يشهد الشرق الأوسط مرحلة تاريخية تعيد رسم خرائط النفوذ السياسي والاقتصادي والعلاقات بين الدول، وسط اصطفاف عالمي جديد يُدخِلنا في حرب باردة جديدة بين أميركا والصين.

وبعد أن تبيّن بالوقائع والتجربة أن صيغة العيش المشترك، التي انتقدها المتطرّفون والعلمانيون وأهل اليسار واليمين معاً، أصبحت مطروحة بقوة اليوم في باريس وبرلين وميلانو وميشيغن وحتى تل أبيب.

انتهى دور لبنان القديم كمركز «خدمات المنطقة». نذكر قانون سرية المصارف عام 1956 الذي سهّل تدفّق رأس المال العربي إلى لبنان، كما نذكر إقفال قناة السويس عام 1967 الذي حوّل مرفأ بيروت إلى «قناة سويس رديفة». وكذلك نذكر الدكتور إبراهيم داغر الذي قام بعملية قلب مفتوح عام 1957 في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وحلّ مكان هذا الدور اختصاص جديد هو «أسلوب عيش لبناني» بسبب التنوّع الطائفي والثقافي والجغرافي.

> **لقد انتهى دور لبنان القديم كمركز «خدمات المنطقة». وعلى المسيحيين ألّا يخافوا من كونهم أقلية عددية، بل ان يخافوا من فقدان رسالتهم. فلبنان يحتاج إلى جماعات متساوية في الكرامة والحقوق والمسؤوليات**

إن الشباب اللبناني الذي بحث عن مستقبل له في عالم عربي «مستقرّ وواعد»، أو في عواصم الغرب، مدعوّ اليوم إلى التفكير والشراكة الثقافية والمهنية والسياسية والاجتماعية، من أجل إعادة صياغة الدور في عالم يتحرك انطلاقاً من تجربتهم في بلدهم العظيم لبنان.

في فرنسا، بلد العلمانية منذ عام 1905، وبلد اللامركزية الإدارية الموسّعة والأحوال الشخصية المدنية، ورغم هذا الواقع لا تعرف الدولة كيفية التعامل مع المواطنين الفرنسيين ذوي الأصول العربية والإسلامية. فهناك من يتكلم عن الإسلام الفرنسي، وآخر عن الإسلام في فرنسا.

أنا أنتمي إلى جيل عرف المجتمعات «الصافية» أيضاً بحجة البحث عن الأمن والاستقرار، وشهدت كإنسان وطبيب على دخول العنف إلى بيوتنا.

خياري اليوم هو اتفاق الطائف، الذي إذا ما طُبّق يؤمّن الحقوق للمواطنين الأفراد من خلال مجلس نيابي مُحرّر من القيد الطائفي، ومجلس شيوخ مُنتخب على قاعدة طائفية يؤمّن الضمانات للجماعات الطائفية.

إن التطبيق الاستنسابي للدستور من قبل الوصايتين السورية والإيرانية لم يسمح لا بتبرئة النفوس ولا بإصلاح تدريجي، بل فاقم الهواجس والظنون وكثّرها. واليوم، وبعد اشتعال الحرب واستمرارها، هناك دور أساسي للجامعات الكبرى والصغرى في لبنان، بالإضافة إلى نقابات المهن الحرة والقطاعات الإنتاجية والتجارية. كل هذه المؤسسات مدعوّة إلى الاجتماع فوراً والتفكير في ابتكار أشكال جديدة تساعد لبنان في الدخول مجدّداً إلى نظام المصلحة العربية الجديد الذي ترتسم معالمه بعد حرب «طوفان الأقصى» و«الإسناد» وسقوط نظام الأسد وقمة شرم الشيخ وزيارة الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة وزيارة البابا إلى بيروت.

هذه نظرتي المارونية، اللبنانية والعربية، التي أقدّمها في هذه اللحظة الإشكالية الحرجة بالذات. ولا ينبغي أن يفوتها التوقّف عند شهادة عظمى قدّمها المجمع البطريركي الماروني عام 2006، في معرض مراجعته العميقة للتجربة اللبنانية من منظور إيماني مسيحي، حيث قال ما فحواه وخلاصته: لم يكن خيار العيش المشترك في لبنان الكبير، الذي كان لنا شرف المبادرة والدعوة إليه، بدافع مصلحة أنانية، وإنما كان من منطلق إيماني. إن أوجب واجبات المؤمن، أيّ مؤمن، أن يشهد لإيمانه في مختلف الأحوال، وإن الشهادة للإيمان تكون أحسن ما تكون بالعيش مع الآخر المختلف، وليس بمعزل عنه خلف أسوار الذات وفي بيئة صافية.

بهذه الكلمات، أو بمعناها، لم تصحّح الكنيسة فقط سوء الفهم الذي شاب السردية اللبنانية على الجانبين، وإنما دلّت أيضاً، وخصوصاً، على طريق المصالحة في ذات كل منا بين إيمانه الديني ووطنيته. ثم أتت زيارة البابا الأخيرة إلى لبنان لتحمّلنا مسؤولية أمام الله والتاريخ.

إن المسيحيين في لبنان مدعوّون إلى ألّا يخافوا من كونهم أقلية عددية، بل أن يخافوا من فقدان رسالتهم. فلبنان لا يحتاج إلى أكثرية تنتصر على أقلية، ولا إلى أقلية تعيش في مواجهة أكثرية، بل إلى جماعات متساوية في الكرامة والحقوق والمسؤوليات.

ولعل المعنى الأعمق للرسالة الإنجيلية في السياق اللبناني هو أن: «الأقلية قد لا تملك قوة العدد، لكنها تستطيع أن تمتلك قوة الرسالة؛ وقد لا تكون الأكثرية، لكنها تستطيع أن تكون ملح الأرض، ونور العالم».

وهذا هو التحدّي الحقيقي: أن يبقى المسيحيون في لبنان، لا مجرّد جماعة تسعى إلى حماية وجودها، بل جماعة تسعى إلى أن يكون لوجودها معنى، ولإيمانها أثر، ولرسالتها دور في بناء وطن يتّسع للجميع.

* نائب سابق

الرياض تدعم تدويل اتفاق الإطار... وعون يقود الحرب الجديدة ضد المقاومة

عون على المقاومة واتهامها بخدمة «مشاريع إقليمية» وتأكيده أن «حصرية السلاح قرار نهائي»، بالتزامن مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية في قرى الجنوب أمس، وتهديد وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس باحتلال أراض لبنانية إضافية وإخلاء سكانها وإقامة أحزمة أمنية دائمة، اختار رئيس الجمهورية جوزيف عون رفع سقف المواجهة مع حزب الله، واضعاً سلاح المقاومة في خدمة «المشاريع الإقليمية»، فيما لم يجد في الاحتلال الإسرائيلي وتهديداته ما يستدعي خطاباً مماثلاً. ويكتسب هذا الموقف دلالة إضافية في توقيته، إذ يأتي وسط انشغال واشنطن وباريس والرياض بإعداد صيغة دولية جديدة للوضع في الجنوب، تقوم على إيجاد بديل من «اليونيفيل» وإدراج «اتفاق الإطار» ضمن مرجعية أممية ملزمة.

مواقف عون أعقبت زيارة السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز لبيروت، والتحركات الفرنسية المتصلة بمستقبل القوات الدولية في الجنوب، مع اقتراب موعد انتهاء ولاية «اليونيفيل» نهاية السنة.

وتجاوز النقاش إيجاد قوة بديلة تتولى بعض مهمات «اليونيفيل»، إلى إعادة تحديد طبيعة القوة المقبلة وصلاحياتها وآليات عملها، وصولاً إلى المرجعية التي ستستند إليها في مراقبة تنفيذ الترتيبات بين لبنان وإسرائيل. وفي هذا الإطار، يتقدم الطرح الأميركي بالإبقاء على القرار 1701، مع إدخال تعديلات عليه تتيح استيعاب بنود من «اتفاق الإطار»، وبذلك قد لا تكون هناك حاجة إلى إصدار قرار دولي جديد، إذ يمكن إدراج التفاهمات الواردة في الاتفاق ضمن مرجعية أممية قائمة، بما يمنحها غطاءً دولياً وقوة إلزامية.

وهذه هي النقطة الأكثر حساسية في المسار الحالي. فـ«اتفاق الإطار» لم يُعرض على مجلس النواب، ولم يُقرّ في مجلس الوزراء ولم يستوف المسار الدستوري للتصديق على المعاهدات. ومع ذلك، يجري البحث في إدراجه ضمن صيغة دولية جديدة، بما قد يحوّل تفاهمات لم تخضع لنقاش مؤسساتي داخلي إلى مرجعية تفرض نفسها على الدولة اللبنانية عبر قرار صادر عن مجلس الأمن.

وفي ظل غموض المشهد الإقليمي وعدم اتضاح اتجاه العلاقة الأميركية - الإيرانية، وما إذا كانت ستفضي إلى تسوية أم إلى مواجهة جديدة، تبدو واشنطن معنية بإعادة أرضية لبنانية قابلة للتثبيت دولياً، بحيث لا تبقى الترتيبات الأمنية في الجنوب رهينة نتائج التفاوض الإقليمي وحده.

كذلك، دخلت القيادة العسكرية الأميركية على خط البحث في الترتيبات الميدانية والمهام التي يمكن أن يضطلع بها الجيش اللبناني في المرحلة المقبلة. وفي موازاة ذلك، برز العامل السعودي مع زيارة الأمير يزيد بن فرحان إلى بيروت. وبحسب مصادر مطلعة، انصبّ جانب أساسي من مهمته على بحث تدويل «اتفاق الإطار» والغطاء السياسي المطلوب للترتيبات المطروحة. وتكتسب هذه المعطيات أهمية خاصة في ضوء لقاءات بن فرحان مع المسؤولين اللبنانيين، ولا سيما رئيس مجلس النواب نبيه بري، وسط تباين الروايات بشأن موقف الأخير من المشروع.

فبري يعلن تمسكه بالقرار 1701، فيما تنقل أوساط رئاسة الجمهورية أنه لم يكن خارج النقاش الدائر حول تطوير الصيغة، وأن اقتراح إدخال تعديلات على القرار والاتفاق كان موضع بحث معه. وبين الروايتين، يبرز سؤال أساسي: هل يُستخدم التمسك بالقرار 1701 لتسويق صيغة جديدة تدمج فيه مضمون «اتفاق الإطار»، أم أن هناك بالفعل خلافاً لبنانياً حول حدود ما يمكن القبول به دولياً؟ علماً أن إدخال تعديلات على القرار 1701 قد يفتح الباب أمام توسيع نطاق التدخل الدولي، من جنوب الليطاني إلى مسائل تتصل بحصرية السلاح على مستوى كل لبنان.

حزب الله من جهته يرفض تحويل «اتفاق الإطار» إلى قرار دولي، وهو سبق أن حذّر من أن أي قوة بديلة تُنشأ لتولي مهمات تتجاوز المراقبة الأممية ستُتعامل باعتبارها قوة معادية!

(الأخبار)

الادّعاء على موقوفي جرود بشري... بالاعتداء على «أمن الدولة»!

ادّعى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية كلود غانم أمس على الشبان الخمسة، الذين أوقفوا في جرود بشري الأسبوع الماضي، استناداً إلى المادة 307 من قانون العقوبات، التي تُصنّف ضمن الجرائم الواقعة على أمن الدولة، وتتعلق بتأليف فصائل مسلحة من دون رضى السلطة. كما استند إلى المادتين 72 و76 من قانون الأسلحة، معطوفتين على المادة 24 من قانون القضاء العسكري، وأحال الموقوفين على قاضي التحقيق العسكري الأول القاضية غادة أبو علوان، طالباً استجوابهم وإصدار مذكّرات توقيف وجاهية بحقّهم. وكانت مصادر قضائية قد أفادت «الأخبار» بأن الموقوفين لبنانيون، وأوقفوا على الأراضي اللبنانية، وأن وجودهم في منطقة لبنانية لا يشكّل في حدّ ذاته سبباً للاشتباه بهم أو توقيفهم، ما لم تقترن الوقائع بأفعال مُحدّدة تستدعي اتخاذ إجراءات قضائية بحقهم. وأكدت أن عدم حيازتهم هواتف خلوية لا يصلح دليلاً على ارتكاب جرم، ولا يوفّر مُسوّغاً كافياً لاستمرار توقيفهم، تماماً كما أن افتراض نيتهم القيام بعمل ما، من دون إثبات أفعال مُحدّدة، لا يكفي لتبرير احتجازهم. وشدّدت على أن المعيار القضائي هو الأفعال الجرمية المُثبتة، وليس النوايا المُفترضة أو الاحتمالات.

(الأخبار)

عقوبات أميركية على «وتعاونوا» بتحريض إسرائيلي - لبناني

بذريعة أنّ جمعية «وتعاونوا» الاجتماعية، «تستخدم عملها الإنساني من أجل تمويل حزب الله»، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على الجمعية ورئيسها عفيف شومان. واتهمتها بـ«عرقلة نزع سلاح الحزب وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب».

هذه الادعاءات الأميركية، سبقتها حملة تحريض على «وتعاونوا»، قادها إعلاميون وناشطون لبنانيون ووسائل إعلام، على رأسها منصة «هنا بيروت» لصاحبها المصرفي الصهيوني أنطون الصحناوي، والتي نشرت في أيلول الفائت تقريراً مليئاً بالفبركات حول أدوار أمنية وتمويلية للجمعية. كذلك نشرت منصة «beirut politics»، العائدة للنائبة بولا يعقوبيان، خبراً تحريضياً عن الجمعية. ونشر معهد «ألما» الإسرائيلي منتصف العام 2025، تقريراً اتهم فيه الجمعية بأنها إحدى قنوات تمويل حزب الله. وفي 14 تشرين الأول 2025، أُقفل حساب التبرعات الخاص بالجمعية لدى شركة تحويل الأموال wish، بقرار صادر عن مصرف لبنان.

وأكّد المسؤول الإعلامي في الجمعية جُمال شعيب لـ«الأخبار» أن العقوبات «لن تؤثر على عمل الجمعية، كونها لا تتلقى مساعدات من منظمات أجنبية، ولا من الدولة اللبنانية، وليس لديها أرصدة في المصارف لا داخل لبنان، ولا خارجه».

كذلك فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على شركتي Gold global و Sankari Gold، وعلى كل من حسن وإبراهيم الخشن.

تقرير

عون يعلّق انسحاب العدوّ على الثقة بواشنطن!

حمزة الخنسا

أكّد مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة داني دانون أثناء اصطحابه وفداً من السفراء إلى مقرّ القيادة الشمالية لجيش الاحتلال في صفد، أن إسرائيل لن تعهد بأمن مواطنيها إلى أي قوة دولية، فيما كان الرئيس جوزف عون يخاطب حزب الله، عبر قناة «دجلة» العراقية، قائلاً: «تفضّلوا بتسليم سلاحكم لكي تكون لدينا دولة مركزية قوية تتكفّل بحماية أبنائها». ورغم أن الرجلين تناولا مسؤولية الدولة عن أمن مواطنيها، فإن الفارق بين موقفيهما جوهري: دانون يتحدّث عن جيش إسرائيلي تتّكل عليه حكومته في حماية مواطنيها، فيما يطلب عون من اللبنانيين الثقة بقدرة الدولة على حمايتهم، مُعوِّلاً في ذلك على الولايات المتحدة.

وفيما كان المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز يبحث في بيروت ترتيبات المرحلة التي تلي انتهاء ولاية القوات الدولية، أقرّ عون، في المقابلة نفسها، بأن لا جدول زمنياً لانسحاب جيش الاحتلال من الأراضي اللبنانية، رغم أن مجلس الأمن سبق أن حدّد موعد انتهاء ولاية «اليونيفل». ولعلّ هذا ما جعل زيارة والتز تنتهي من دون التوصل إلى صيغة مُتّفق عليها. وبذلك يبقى طرح وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، المتعلّق بالاكتفاء بمهمة مدنية بعد «اليونيفل»، الموقف الأميركي الرسمي الوحيد المُعلن حتى الآن. في المقابل، تتداول وسائل إعلام عبرية معلومات عن احتمال إرسال جنود فرنسيين لتسيير دوريات مشتركة مع الجيش اللبناني، في مبادرة قد تبدأ بمئات الجنود، مع السعي إلى إشراك دول أخرى فيها.

لكنّ في القرار 2790 تفصيلاً يكاد يغيب عن النقاش الدائر حول عديد القوات الدولية وجنسيات عناصرها. فمجلس الأمن، الذي قرّر إنهاء ولاية «اليونيفل» في 31 كانون الأول 2026، ومنحها سنة إضافية لاستكمال انسحابها، أبقى على عاتقها، خلال هذه الفترة، مهمة المساهمة في حماية المدنيين وتأمين وصول المساعدات، ضمن حدود قدراتها. وهذا يعني أن السؤال المطروح على سلطة بيروت يتعلق أيضاً بفترة الانسحاب نفسها: مَن يرافق قوافل المساعدات أو ينسّق مرور الأهالي على طريق حدودية كلّما أخلت القوات الدولية موقعاً فيها؟

علماً أن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام، جان بيار لاكروا قدّر، أخيراً، أن «نحو عشرة آلاف شخص ما زالوا يعيشون بين الخط الأزرق والخط الدفاعي الذي أقامته إسرائيل داخل الأراضي اللبنانية»، وأن وصول المساعدات إليهم يعتمد إلى حدّ كبير على «اليونيفل». وهذا تحديداً ما يعطي الخلاف على صلاحيات البعثة المقبلة وزناً يفوق الخلاف على عديدها.

في مقابلته الأخيرة، قدّم عون تصوّراً محدّداً للجهة التي يمكن أن تتولى

> الولايات المتحدة التي يعوّل عليها عون للضغط على إسرائيل هي نفسها الحليف الذي يضمن لتل أبيب تفوّقها العسكري والتكنولوجي والأمني في المنطقة

التحقّق من نزع السلاح. فقد اقترح فريقاً أممياً أو عربياً أو أوروبياً، رافضاً أن تتولى إسرائيل هذه المهمة، كي لا تكون «الخصم والحكم في آن واحد». ويستند هذا الموقف إلى ما ينص عليه المُلحق الأمني لاتفاق واشنطن الموقّع في 26 حزيران. ففي المناطق التجريبية، يتولى طرف ثالث يوافق عليه الجانبان التحقق من إزالة الوجود المسلح غير الحكومي وبنيته العسكرية، فيما يتولى الجيش اللبناني السيطرة الميدانية. كذلك يربط المُلحق خفض الوجود العسكري الإسرائيلي تدريجياً بتحقق هذه الشروط، بالتوازي مع انتشار الجيش اللبناني. وهذا ما يطرح سؤالاً: من يضع المعيار الذي سيحتكم إليه فريق التحقّق؟ فالمُلحق ينص على أن يتفق الجانبان، في إطار مسار التفاوض، على آلية نزع السلاح وتفكيك البنية العسكرية، أي على المعايير التي سيُقاس وفقها نجاح الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة. وبذلك لا تقتصر مشاركة إسرائيل على قبول الطرف الثالث أو رفضه، بل تمتد إلى تحديد ما سيُطلب من الجيش اللبناني إثباته. وحين يدخل فريق التحقّق بلدة ما، سيكون الطرفان قد اتفقا مُسبقاً على المعايير التي تسمح بإعلان إنجاز المهمة فيها، أو سيحملان خلافهما بشأنها إلى الميدان.

أمّا إذا أنجز الجيش اللبناني مهمته في بلدة، وثبّت الطرف الثالث ذلك، فيما بقيت القوات الإسرائيلية في مواقعها، فإن أمام بيروت مساراً للاعتراض، إذ ينص المُلحق على إنشاء مجموعة تنسيق عسكرية لمتابعة التنفيذ، وعلى إجراء مراجعات دورية بتيسير أميركي، وصولاً إلى محادثات ثلاثية عند نشوب خلاف. غير أن الاتفاق لا يحدد مهلة لإخلاء الموقع الإسرائيلي بعد التحقّق من إنجاز المهمة، ولا يرتّب إجراءً تلقائياً على امتناع إسرائيل عن الانسحاب. وهكذا، قد يحسم التقرير الميداني الخلاف على الوقائع، لكن الخلاف على ما ينبغي أن يترتب عليها يعود إلى طاولة التفاوض نفسها، حيث تجلس إسرائيل طرفاً في القرار، فيما تتولى واشنطن دور الوسيط.

يقدّم عون، إذاً، تصوّراً لتوزيع الأدوار يقوم على أن يبسط الجيش سلطة الدولة في الداخل، فيما تتولى الدبلوماسية، عبر الوساطة الأميركية، حمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها. غير أن «تفصيلاً» أساسياً فات الرئيس من شأنه أن ينسف هذا التصور: الولايات المتحدة التي يعوّل عليها عون للضغط على إسرائيل هي نفسها الحليف الذي يضمن لتل أبيب تفوّقها العسكري والتكنولوجي والأمني في المنطقة. وجاء موقف دانون ليكشف حدود الرهان اللبناني على الدور الدولي. فالمندوب الإسرائيلي أعلن انتهاء عهد «اليونيفل»، وتمسّكه بالجيش الإسرائيلي مرجعاً وحيداً لحماية الإسرائيليين، رافضاً إسناد هذه المسؤولية إلى أي قوة دولية. لم يحسم كلامه مصير بعثة مدنية لمراقبة الخروقات، لكنه رسم حدود ما تقبل إسرائيل أن تعهد به إلى الخارج. وبينما يطلب عون من اللبنانيين تسليم سلاحهم والاتكال على الدولة، لا تقدّم إسرائيل أي إشارة إلى استعدادها للتخلّي عن احتلالها أو عن قرارها المستقل في ما تعتبره أمنها.

(أسوشيتد برس)



تقرير

مطار القليعات: مواعيد تشغيل بلا جاهزية

رلى إبراهيم

تتوالى مواعيد وزير الأشغال فايز رسامني لتشغيل مطار رينيه معوض في القليعات، فيما تكشف الوقائع أن المطار لا يزال بعيداً عن الجاهزية المطلوبة لاستقبال الرحلات التجارية المُنتظمة. وبهدف التغطية على التأخير وتجنّب الإحراج والمُساءلة، يوزّع رسامني، منذ أشهر، الوعود ويعلن مواعيد سرعان ما يتراجع عنها، من دون إنجاز الإصلاحات الأساسية التي تشترطها الجهات الرقابية لفتح المطار.

كان العاشر من تشرين الأول الماضي الموعد الأول المُعلن لافتتاح المطار، مع تسيير أول رحلة تجارية إلى السعودية. لكن، قبل يومين من الموعد، أعلن رئيس الحكومة نواف سلام، في جلسة لمجلس الوزراء، استناداً إلى مُعطيات وزارة الأشغال، تأجيل الرحلة إلى 15 تشرين الثاني الجاري، على أن يبدأ تسجيل الحجوزات وبيع التذاكر في الأول من هذا الشهر نفسه. ومع اقتراب الموعد الجديد، أعلن سلام تعديلاً آخر في الجدول: فتح الحجوزات في 15 تشرين الثاني، وتسيير أول رحلة في 22 منه، بالتزامن مع عيد الاستقلال، مع تغيير وجهتها من السعودية إلى القاهرة.

لكنّ الحجوزات لم تُفتح الأحد الماضي كما كان مُقرّراً. وأعلنت شركة «مدى إيروايز» أنها تعتزم فتح باب الحجز اعتباراً من الأول من كانون الأول المقبل، على أن تبدأ الرحلات التجارية المُنتظمة في 14 منه. وربطت الشركة هذا الموعد بـ«استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية والرقابية للمديرية العامة للطيران المدني، بما فيها اعتماد المطار وفق المعايير الدولية المعمول بها في قطاع الطيران المدني والمطارات».

والمتطلّبات هنا تتعلق بالشهادة المؤقتة التي منحتها الهيئة العامة للطيران المدني للمطار لمدة 90 يوماً، وربطت استخدامها بتنفيذ 15 بنداً إصلاحياً يستحيل إنجازها خلال شهر أو شهرين، ما يجعل المواعيد المُعلنة موضع تشكيك، ويطرح علامات استفهام حول الأساس الذي تستند إليه الوزارة في تحديدها.

ورغم إدراك وزير الأشغال صعوبة إنجاز الإصلاحات المطلوبة خلال شهر، أعلن أمس افتتاح مطار القليعات رسمياً في 14 كانون الأول المقبل! لكن، عملياً، سيكون يوم عيد الاستقلال



(أرشيف)

> رغم إدراكه لصعوبة إنجاز الإصلاحات المطلوبة خلال شهر، أعلن رسامني افتتاح المطار رسمياً في 14 الشهر المقبل

موعداً جديداً لاحتفالات بمطار ستخرج منه أول طائرة فلكلورية الى القاهرة ثم يُقفل الى أجل غير مُحدّد، إذ يحتاج مطار القليعات إلى إصلاحات واسعة نتيجة ما تصفه مصادر متابعة بسوء إدارة رسامني وشركة «Sky Lounges Services» المُشغِّلة للمطار. وأمام تعثّر التنفيذ، انتقل الوزير إلى مهاجمة الهيئة العامة للطيران المدني، في محاولة لتحميلها مسؤولية التأخير، فيما ينصرف فريقه إلى الاستعراض وإبرام صفقات تثير علامات استفهام، بدلاً من إنجاز الأعمال المطلوبة بشفافية.

وعلمت «الأخبار» أن الاجتماع الذي عقده رسامني في الوزارة أول من أمس، بحضور المعنيين بملف المطار، شهد تبادلاً في تحميل المسؤوليات ومحاولات للتنصّل من البنود المطلوبة للسماح بتشغيل مطار القليعات. وانتهى الاجتماع إلى اقتناع الوزير بضرورة توزيع الأعمال على جهات مختلفة لضمان تنفيذها، وهو إجراء كان يُفترض اتخاذه قبل أشهر. وفي موازاة ذلك، تسود حالة من الفتور في العلاقة بين رسامني ورئيس الحكومة، بعدما تكشّفت لسلام محاولات التضليل المحيطة بالملف.

على خطّ موازٍ، تبرز شبهات حول استفادة أطرافٍ سياسية وتجارية من مشروع إعادة تشغيل المطار، قبل استكمال متطلّبات تشغيله، إذ تشير معلومات إلى أن فريقاً من مستشاري وزير الأشغال، إلى جانب سياسيين بينهم فؤاد مخزومي، ورئيس مجلس إدارة الشركة المُشغّلة للمطار زياد المنلا، أعدّوا شركات لشراء أراضٍ محيطة بالمطار بأسعار منخفضة، تمهيداً لإعادة بيعها لاحقاً بأسعار مُضاعفة، عند اكتمال تشغيل المطار وانتعاش المنطقة المحيطة به.

تحقيق

الجامعة اللبنانية: معايير الترفيع تحت المجهر



(مروان بو حيدر)

فاتن الحاج

فُقد نصاب الجلسة التشريعية التي انعقدت الأسبوع الماضي، قبل مناقشة مشروع قانون شروط تعيين أساتذة الجامعة اللبنانية وترفيعهم.

في المضمون، يعتمد المشروع ثلاث رتب أكاديمية، هي: أستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ، ويلغي رتبة مُعيد، التي كانت مُعتمدة في القانون السابق. ويشترط لترفيع الأستاذ المساعد إلى أستاذ مشارك خمس سنوات من العمل وخمسة أبحاث، وخمس سنوات من العمل وخمسة أبحاث أخرى لترفيع الأستاذ المشارك إلى أستاذ.

ورغم «إيجابية» توحيد الرتب وشروط الترفيع، أثار المشروع نقاشاً حول مدى توافق التصنيف مع الأنظمة الأكاديمية المُتّبعة عالمياً، وكفاية الأبحاث المطلوبة ومعايير تقييمها واحتساب مساهمة الأستاذ فيها، ولا سيما في ظل اختلاف طبيعة البحث بين الاختصاصات. كذلك، طاولت التحفظات آليات التعيين والتعاقد والتفرغ، وصلاحيات المجالس الأكاديمية في إعداد الملفات واتخاذ القرارات، وصولاً إلى دور مجلس الوزراء، وما يطرحه من أسئلة حول استقلال القرار الأكاديمي.

شروط الترفيع ومعايير البحث

تُبدي مصادر أكاديمية تحفظات على شروط الترفيع في الرتب الثلاث. فبالنسبة إلى الأستاذ المساعد، ترى أن حيازة الدكتوراه لا تكفي للحكم على الكفاءة البحثية. وبما أنه من الممكن أن يشمل تقييمه عند الترفيع إلى أستاذ مشارك أبحاثاً سبق أن أنجزها ضمن أطروحته، تطالب باشتراط أن تكون الأبحاث من خارج الأطروحة، وأن تكون هناك مساهمة فعلية للأستاذ في الأبحاث المشتركة، بحيث يكون اسمه في موقع متقدّم، أي الأول أو الثاني بين الباحثين.

بالنسبة إلى رتبة أستاذ مشارك، تُقدِّر المصادر رفع المشروع مدة الترفيع من سنتين إلى خمس سنوات، وعدد الأبحاث من ثلاثة إلى خمسة. لكنها تسأل عن معايير النشر والمجلّات التي ستُعتمد لتقييم الإنتاج العلمي، مُطالِبة باشتراط النشر في مجلات ذات تصنيف مرتفع، مثل Q1 وQ2، لا الاكتفاء بتصنيفات Q3 وQ4. كما تعترض على احتساب أبحاث تمّ إنجازها في جامعة أخرى، داعيةً إلى اعتماد نصاب تعليمي موحّد يستند إلى نظام الجامعة اللبنانية، أي 200 ساعة، بدلاً من ترك تحديده لمعايير تختلف بين الجامعات.

وبالنسبة إلى رتبة أستاذ، لا ترى المصادر أن القانون الجديد أحدث تغييراً جوهرياً في الشروط، إذ بقيت مدة سنوات العمل خمساً وعدد الأبحاث خمسة كما سابقاً. وتعتبر أن هذه الرتبة يجب أن تعكس مساراً علمياً وبحثياً أكثر تقدّماً. فلا يكفي احتساب عدد الأبحاث وحده، بل ينبغي النظر إلى دور الأستاذ فيها. فقد يكون صاحب الفكرة أو المسؤول عن البحث وتمويله، بينما يرد اسمه في نهاية قائمة الباحثين. كما تطالب بأخذ مسؤولياته البحثية في الاعتبار، من إدارة المختبرات واستقطاب التمويل الدولي إلى الإشراف على أطروحات الدكتوراه، وأن يكون صاحب حضور علمي معروف في اختصاص دقيق.

تنتقد المصادر، في هذا السياق، المادة السابعة لعدم تحديدها معايير واضحة لتقييم الأبحاث. فرغم اشتراط القانون المُقترح النشر في مجلات علمية مُحكّمة، لكنه لم يحدد مستوى هذه المجلات أو معايير تصنيفها، مثل Q1 و Q2 ومعامل التأثير (Impact Factor). وتطالب بوضع جدول خاص بكل اختصاص يحدد معايير تقييم الأبحاث والمجلّات المقبولة، بدلاً من ترك الباب مفتوحاً أمام لجان التقييم، بما قد يفتح الباب أمام التفاوت في تطبيق المعايير والاستنسابية في القرارات المُتّخذة.

خصوصية الاختصاصات والتقييم المستقلّ

من جهته، يرى الأستاذ في كلية الإعلام روي الجريجيري أن رفع عدد السنوات والأبحاث لا يكفي ما لم يترافق مع الاهتمام بنوعية النشر، واشتراط النشر في مجلّات مُحكّمة ومتخصّصة ومُعترف بها في كل اختصاص، وفق معايير واضحة وشفّافة، لا تقتصر على التصنيفات الشكلية.

ويشدّد الجريجيري على ضرورة مراعاة خصوصية الاختصاصات. فلا يمكن، وفقاً له، تقييم أبحاث الكيمياء بالمعايير نفسها المُعتمدة في علوم الإعلام. ويوضح أن اشتراط أن تكون الأبحاث من خارج الأطروحة قد يكون منطقياً في الكليات العلمية، حيث تُنشر الأبحاث غالباً خلال الدكتوراه وبالاشتراك مع المشرف، لكنه لا ينطبق بالضرورة على العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث تشكل الأطروحة المنشورة في كتاب مُحكّم إسهاماً علمياً. والمطلوب، برأيه، التمييز بين إعادة نشر مضمون الأطروحة من دون إضافة علمية، والبناء عليها وتطوير إشكالياتها ونتائجها في أبحاث جديدة. ويلفت إلى أن مُسوّدة مجلس الجامعة لعام 2017 ميّزت بين مجموعتين من الكليات، ويمكن الانطلاق منها في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بالتقييم، يحذّر من إبقائه محصوراً داخل الكلية الواحدة، لما قد يرافق ذلك من انحياز واعتبارات شخصية، مهما كانت نزاهة أعضاء اللجان. ويشدّد على أن تقييم ملف الترفيع إلى رتبة معيّنة يجب أن يتولاه أساتذة يحملون هذه الرتبة على الأقل، على أن يُستعان بأساتذة من وحدات أخرى أو من جامعات أخرى عند عدم توافر العدد الكافي، مع التصريح بأي تضارب مُحتمل في المصالح. ويقول إن النص كان يحدد مهلة للبت في التقييم، من دون آلية لمتابعتها أو تبعات عند تجاوزها. لذا، يدعو إلى معايير منشورة ومهل مُلزِمة فعلاً، وقرارات مُعلّلة، وحق في الطعن.

تشكيل لجان التقييم وتضارب المصالح

أمّا الأستاذ في كلية العلوم علاء غيث، فيعتبر أنّ توحيد شروط الترفيع وإلغاء رتبة مُعيد خطوتان إيجابيتان. لكنه يشدد على ضرورة وضع آلية واضحة لتشكيل لجان تقييم الأبحاث، تمنع حصر العضوية بأشخاص ثابتين أو تكرار الأسماء نفسها. ويحذّر من تضارب المصالح، كأن يكون أحد أعضاء اللجنة مشاركاً في تأليف البحث الذي يُقيّمه، ومن غياب المعايير الموحّدة الذي قد يؤدي إلى قبول أبحاث ورفض أخرى بصورة اعتباطية.

التعاقد والتفرّغ وصلاحيات الأقسام

وتتجاوز التحفظات شروط الترفيع، إذ ترى الأستاذة في الجامعة اللبنانية وعضو التيار النقابي المستقل، وفاء نون، أن آلية التعاقد والتفرغ يجب أن تُدرج في بند منفصل عن آلية الترفيع. وتشير إلى أن القانون المُقترح قد يزيل ما كرّسه مجلس الوزراء في قراره الصادر في عام 1997 وفي المرسوم 2002/9084، إلى جانب القانون 2009/66، من ربط لصلاحيات التعاقد والتفرّغ به. فالقانون المُقترح حدّد مهام مجلس الوزراء بتحديد الآلية فقط، إلّا أنه لم يُعِد هذه الصلاحيات إلى مجالس الأقسام الأكاديمية، رغم أنها شأن أكاديمي غير سياسي.

وتنتقد حصر التعاقد والتفرّغ باقتراح مجالس الوحدات، من دون اشتراط استناد هذه الاقتراحات إلى تقارير ومُقترحات مجالس الأقسام، التي ترى أنها الجهة المُخوّلة باتخاذ القرارات الأكاديمية. وتشير إلى أن ذلك يحوّل المسار من أكاديمي إلى إداري، ويُبقي الأساتذة عرضة لتدخل الأحزاب الطائفية. كما تؤكد أن أي نص قانوني مُقترح لا يحصر إعداد ملفات التعاقد والتفرغ بمجالس الأقسام الأكاديمية، ويضع القرار النهائي عند مجلس الجامعة، يبقى دون التطلعات. فوفقاً لها، ينبغي عندما يرفع مجلس الجامعة الملف إلى مجلس الوزراء، أن يتعامل معه الأخير كأنه نتيجة لمباراة تصدر عن مجلس الخدمة المدنية، ويصار إلى توقيعه من دون أي تدخل.

> أسئلة حول كفاءة الأبحاث وآليات اختيار لجان التقييم

معايير النشر وحرية البحث العلمي

وتنقل أستاذة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية عزة سليمان النقاش من شروط الترفيع ومعايير تقييم الأبحاث إلى توقيت طرح القانون والغايات منه. وتتساءل عن سبب طرحه في هذه المرحلة، معتبرةً أن ما يجري يرتبط بإعادة ترتيب أشكال النفوذ في البلد تحت عنوان الحوكمة، وبمصالح قد لا تنسجم مع الحيادية العلمية واستقلال الجامعة.

وتعترض سليمان على اعتماد المجلّات المُصنّفة عالمياً مرجعاً لتقييم الإنتاج العلمي. وتفصل بين مشكلتين: الأولى أن المجلة قد تكون علمية ومُحكّمة وذات قيمة، لكنها لا تضمن حرية أكاديمية للباحث، وقد تحدد المحاور والتوجهات البحثية التي تقبل نشرها، كما حصل خلال حرب الإبادة على غزة. والثانية تتعلق بالتجارة الأكاديمية، إذ إن بعض المجلات تتقاضى مبالغ قد تصل إلى 800 دولار لنشر البحث. وتتساءل عمن يضع معايير التصنيف، ومن يضمن حيادها، ولماذا لا تعتمد الجامعة معاييرها الخاصة وتتيح تقييم الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محلية أيضاً.

كما تسأل عن مسؤولية الجامعة في تأمين المكتبات والمراجع والمواد اللازمة للبحث العلمي، وعن عدالة توزيع المنح المُخصصة له، مؤكدةً ضرورة أن تتمكن الجامعة من تقييم إنتاجها العلمي، من دون أن يكون ذلك حكراً على المرجعيات الخارجية، وأن تحافظ على حرية الباحث في إنتاج معرفة نقدية. وتتساءل عمّا إذا كانت هذه القضايا قد نوقشت أمام لجنة التربية النيابية أو داخل رابطة الأساتذة.

دفاع وتوضيحات

في المقابل، يشكل مشروع القانون، وفق عميد كلية العلوم وعضو اللجان التي عملت عليه علي كنج، نقلة نوعية للجامعة اللبنانية، من خلال اعتماد رتب أكاديمية مُتداولة عالمياً، وتوحيد شروط الترفيع بين الكليات بعدما كانت تختلف من كلية إلى أخرى.

ويوضح كنج أن المشروع يترك للمجالس الأكاديمية، ولا سيما مجالس الوحدات، وضع المعايير التفصيلية لتقييم الأبحاث وتحديد ما يُعدّ بحثاً أصيلاً، على أن تُرفع هذه المعايير إلى مجلس الجامعة للموافقة عليها.

أمّا آلية تقييم الأبحاث والترفيع، فيوضح أن العميد يقترح تشكيل لجان لتقييم الأبحاث، على أن يصدر قرار تشكيلها عن رئيس الجامعة، وأن الإفادة المتعلقة بالأبحاث الأصيلة تخضع لموافقة مجلس الجامعة. وبالنسبة إلى ملف الترفيع، تتولى دراسته لجنة يشكّلها رئيس الجامعة، الذي يحيل الملف بعد دراسته إلى مجلس الجامعة للموافقة عليه، وفق الآلية المعمول بها حالياً.

وفي ما يخص التعاقد والتفرغ والتدريس بالساعة، يوضح كنج أن المشروع يلغي المرسوم 9084 الناظم للتعاقد، ويترك وضع الآليات الجديدة لمجالس الوحدات، على أن تُرفع إلى مجلس الجامعة، ومن ثم إلى مجلس الوزراء لإصدار المراسيم اللازمة.

تقرير

إضراب المصارف ضدّ الدولة والمودعين

زينب بزي

يبدو إعلان «إضراب المصارف عن العمل» أقرب إلى نكتة سمجة. فهل شعر أحد باي تعطيل في حياته أمس؟ ولمن لم يعلم بعد، قرّرت المصارف إقفال أبوابها احتجاجاً على مُطالبة وزارة المالية لها بتسديد الضرائب، على أن تكرّر إضرابها كل يوم أربعاء خلال الأسابيع المقبلة، في خطوة يُفترض أن تشكّل وسيلة ضغط على الدولة لدفعها إلى التراجع عن مُطالباتها. يكاد يكون هذا الإضراب بلا قيمة فعلية، فالقطاع المصرفي متوقف منذ سنوات عن أداء معظم وظائفه الأساسية. والمصارف التي تهدّد اليوم بالتوقّف عن العمل، لم يعد لديها أصلاً الكثير من العمل الذي يمكن أن يؤثّر توقفه في الاقتصاد. فقد تخلّت عن دورها الطبيعي في تمويل الاقتصاد وإقراض الأفراد والمؤسسات، وبات نشاطها، بالنسبة إلى شريحة واسعة من اللبنانيين، شبه محصور بعمليات تجارية محدودة وسط امتناعها عن ردّ الودائع لأصحابها وتركهم «يشحدون» ما تيسّر من أموالهم، وفق قيود صارمة فرضتها بالتعاون مع مصرف لبنان.

هكذا، تحوّلت المصارف من مؤسّسات يُفترض أن تحفظ مُدّخرات الناس وتعيد توظيفها في الاقتصاد على مسؤوليتها (بحسب ما ينصّ قانون النقد والتسليف)، إلى مؤسّسات يقصدها أصحاب الأموال لاستجداء جزء من ودائعهم المُحتجَزة منذ أكثر من سبع سنوات. فمنذ عام 2019، فقد القطاع المصرفي دوره الأساسي بوصفه وسيطاً مالياً يجمع المُدّخرات ويوجّهها نحو تمويل الاقتصاد. وتبخّرت الثقة فيه لأنه لم يتحمّل مسؤوليته في ظل الإفلاس الذي أصابه بممارسة وظيفته الأساسية القاضية بالإقراض والتسليف، واضطر المواطنون والمؤسّسات إلى الاعتماد بصورة متزايدة على النقد خارج المصارف أو ما بات يُعرف بـ«اقتصاد الكاش». وصارت العلاقة بين المصرف وزبونه تقوم، في كثير من الأحيان، على محاولة استرداد جزء من أموال سبق أن أودعها فيه، لا على الاستفادة من خدمات مصرفية طبيعية، إلى جانب بعض العمليات التجارية المحدودة في فتح الاعتمادات وتمويل التجارة الخارجية.

والأكثر إثارة للمُفارقة أنّ المصارف التي لم تكترث طوال سنوات لما سبّبته قيودها على السحوبات والتحويلات من أضرار للمودعين والمؤسّسات، تسارع اليوم إلى إعلان الإضراب دفاعاً عن مصالحها المالية. فحين تعلّق الأمر بأموال المواطنين، لم تتردّد في تقييد الوصول إليها، أمّا حين طالبتها الدولة بتسديد الضرائب، فهي قرّرت إقفال أبوابها احتجاجاً. حتى الإضراب نفسه لا يعني توقّف جميع أعمال المصارف، إذ تستمرّ بعض العمليات الداخلية والتنسيق مع مصرف لبنان، فيما يقع العبء المباشر على المواطنين الذين يحتاجون إلى إنجاز ما تبقّى من معاملاتهم اليومية. وبذلك، لا يبدو الإضراب تهديداً جدّياً بشلّ عجلة الاقتصاد، بقدر ما هو تعطيل إضافي لما تبقّى من خدمات مصرفية، يدفع ثمنه الزبائن مجدّداً.

والأطرف أنّ جمعية المصارف توعّدت بأنها «لن تقف مكتوفة الأيدي» أمام ما تصفه بإجراءات ضريبية غير مشروعة وغير عادلة، وكأنّها تحتفظ بترسانة من وسائل الضغط لم تستخدمها بعد. لكن ماذا ستفعل أكثر ممّا فعلته طوال السنوات السبع الماضية؟ ستتحجّج الودائع أكثر؟ ستمعن في تقييد السحوبات؟ ستتوقف عن منح القروض التي توقفت أصلاً عن منحها على نطاق واسع؟ أم ستُقفل أبوابها في وجه ما تبقّى من مودعين؟ والأكثر إثارة للسخرية أنّ الجمعية تستحضر اليوم «حماية السيولة المتبقّية وإعادة الودائع إلى أصحابها» لتبرير اعتراضها على الضرائب، بعدما عجزت المصارف طوال سنوات عن إعادة تلك الودائع. فجأة، أصبحت حقوق المودعين أولوية، ولكن فقط عندما حان موعد مُطالبة المصارف بتسديد مستحقات تقول الدولة إنها متوجّبة عليها. فعلاً «هزلت».

أمّا موضوع الإضراب بذاته، فهو أمر مُثير للاستغراب. فالمصارف أخذت، بناءً على تعميم من مصرف لبنان، مؤونات على خسائر متوقعة في سندات اليوروبوندز بنسبة 75%. أي إن كل دولار موظّف في هذه السندات تترتب عليه مؤونة بقيمة 75 سنتاً. لكنّ وزارة المال اختارت ألّا

> **المصارف التي تهدّد اليوم بالتوقف عن العمل لم يعد لديها عمل يمكن ان يؤثّر توقفه في الاقتصاد**

تعترف بهذه المؤونات التي تُقتطع من الإيرادات السنوية، بل رأت أن اقتطاعها من الإيرادات يمثّل تهرّباً من تسديد ضرائب أعلى. وأبلغت المصارف أن قيمة السندات تضخّمت بفعل التغيّرات في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ما منح المصارف أرباحاً عليها بالليرة اللبنانية. وفي المقابل حاججت المصارف بأن فروقات سعر الصرف هي أرباح دفترية بينما الواقع أن الخسائر على سندات اليوروبوندز شبه مُحقّقة.

السبب الذي دفع وزارة المال إلى هذه الخيارات، أنها ترى وجوب أن تعيد المصارف تنظيم تصاريحها الضريبية على أساس أن المؤونات لا يُفترض أن تُقتطع من الإيرادات، وأنه إذا كانت المصارف ترفض هذا الأمر فعليها أن تدفع الضريبة على فروقات قيمة السندات وفق سعر الصرف المُعتمد رسمياً في كل سنة. أي إن وزارة المال وضعت المصارف أمام خيارين: إعادة التصريح بعد إدخال المؤونات في حساب الأرباح والخسائر، ما يعني أنه تترتب على المصارف ضرائب أعلى من تلك التي دفعتها عن السنوات الماضية، أو القبول بتسديد الضريبة عن فروقات السعر للسندات بالليرة اللبنانية.

وإزاء هذا الوقع، قرّرت المصارف الإضراب، من دون أن تلجأ فعلياً إلى أي وسيلة أخرى، بما بدا أنه استفزاز لوزارة المال التي تناقش في موضوع إعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي.

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

النّتائج المجمّعة كما في ٢٠٢٦/٩/٣٠

blombank.com

• إنّ المصرف ملزم بتطبيق تعاميم مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ٢٠٨ منه، لذا تقيّد المصرف باحتساب الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة وفق النّسب المحددة في الملحق رقم ٦ لتعميم مصرف لبنان رقم ٤٤، كما تمّ تعديله بالتعميم الوسيط رقم ٥٤٣ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢٠ ، مع ضرورة الإشارة إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية والمالية في الأسواق واستمرار حالة عدم التوافق على خطة إنقاذية للنهوض المالي والإقتصادي، ما يؤدي إلى صعوبة في تقدير حجم التأثيرات السلبية للأزمة الراهنة على البيانات المالية وذلك بحسب المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.

• نُشرت البيانات المالية أدناه عملاً" بمتطلبات تعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. لا يمكن أخذ هذه الارقام أساسا" لأي قرار يتّعلق بالمصرف. ويجب قراءتها بالتزامن مع البيانات المالية الكاملة والإيضاحات العائدة لها، المنشورة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

بيان المركز المالي المجمّع

(القيم بملايين ليرات لبنانية)

الموجودات	٢٠٢٦/٩/٣٠	٢٠٢٥/١٢/٣١ معدلة
الصندوق ومؤسسات الإصدار	١,١٤٤,٢٨٩,٧٢١	١,١٢٢,٠٦١,٧١٧
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	١٨٧,٠١٣,٩٣٣	١٥٠,٩١٤,٣٣١
أدوات مشتقات مالية	١٨٨,١٧٢	١١٨,٢٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	١٣,٥٩٨,١٣٥	٥٥,٩٢٧,١٨٧
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	٩٥,١٥١,٩٦٤	٩٧,١٥٤,٧٥٩
صافي التسليفات والقروض للجهات المقرضة بالكلفة المطفأة	٣٩٨,٠٨٣	٥٥٨,٨٠٧
المدينون بموجب قبولات	١,٢٢٢,٤٤٤	٥١١,٦٠٩
أدوات دين بالكلفة المطفأة	١٠٨,١٢٣,٨٣٧	١١٧,٥٨٤,٨٩١
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	١٠٤,٨٦٥	٧٦٦,٩٢٦
ممتلكات، معدات وموجودات حق الإستخدام	٣٥,٤٣٨,٣٨٣	٣٥,٦٠٢,١٤٣
أصول غير مادية	٢٤٤,٧٠٩	٢٣٦,٧٢٣
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	٦,٤٩٢,١٥٣	٦,٥٥٠,١٥٩
موجودات أخرى	١,٨٥٣,٨٨١	٦,٦١٠,٩٤١
الشهرة	٣,١٣٣	٣,١٣٣
أصول غير متداولة برسم البيع	٤٣,١٢٤	٠
مجموع الموجودات	**١,٦١٦,٤١٨,٠٤٥**	**١,٦١٩,٥٥٧,١٤٥**

(القيم بملايين ليرات لبنانية)

خارج المركز المالي	٢٠٢٦/٩/٣٠ قبل معالجة	٢٠٢٥/١٢/٣١ معدلة
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة	١,٦٥٥,٤٧٩	١,١١١,١٤٩
تعهدات ممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية	٧,٨٤٣,٠٥٧	٧,٢٤٤,٧٥٣
تعهدات للزبائن	٢,٣٤٠,٨٠٧	٢,٧١٧,٢٢٣
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	١,٩١٩,١٩١	١,٤١٧,٨٥١
تكفل وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية	١,٧٠٥,٥٢٩	٢,١٨٧,٣٥٤
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	١٨,١٠٦,٢٥٢	١٤,٨٨٧,٤١٤
تكفل وكفالات وضمانات ممنوحة من الزبائن	٣٧٨,٨٣٤,٠١٥	٤٠٩,٤١٢,١١٧
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للإستلام	٤١,٥١٥,٥٤١	١٢,٢٥٢,٨٩٨
عملات أجنبية للتسليم	٤١,٤١٧,١٨٧	١٢,٢٧١,٤٧٧
تعهدات على الأدوات المالية لأجل	٤,٥٤٦,٢٥٧	٤,٥٤٦,٣٦١
تعهدات أخرى	٩١٦,٢٤٥	١,١٤٩,٣٧١
حسابات الاتصال	٥٧,٤٤١,٢٣٠	٣٩,٨٨١,١٢٩
خاضعة لتعليمات محددة	٥٧,٤٤١,٢٣٠	٣٩,٨٨١,١٢٩
موجودات حسابات إدارة الأموال	٨٧٥,٢٩١,٢٩٤	٦٩٨,٧٢٠,٠٣١
ديون الزبائن الرديئة المقبولة للشطب إلى خارج الميزانية خلال الفترة	٥٨٧,٨٧٧	٣,١١٦,٩٠٢

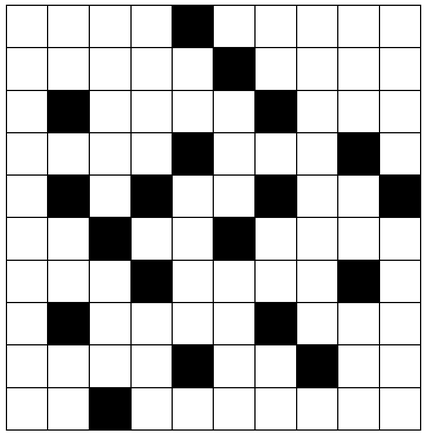
بيان الدخل المجمّع

(القيم بملايين ليرات لبنانية)

الطلوبات وحقوق المساهمين	٢٠٢٦/٩/٣٠ قبل معالجة	٢٠٢٥/١٢/٣١ معدلة
مؤسسات الإصدار	٥,٢١١,١٤٧	٥,٤١٥,٨٨٥
المصارف والمؤسسات المالية	١١,٤٩١,٢١٦	٨,٨٤٥,١٨٤
أدوات مشتقات مالية	١٨٢,٤١٢	١٢٦,٦٩٠
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	١,٤٢٩,٠٧٣,٠٩٦	١,٤٣٩,٤٠٩,١٨٤
ودائع وحسابات الجهات المقرضة بالكلفة المطفأة	١,٩٤٣,٨٧٢	١,٨٣٧,٧٤٠
تعهدات بموجب قبولات	٥١٢,٢٨٢	٥١٢,٦٩٠
مطلوبات أخرى	٢٥٨,٠٤٣,٠٩	٢٧,١٣٢,١٢٠
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	٧,٠٩١,٣٣٧	٦,٩٢٤,١٧٧
مطلوبات غير متداولة برسم البيع	١٢,٨٩٦	٠
مجموع المطلوبات	**١,٤٨٢,٤٣١,٥٠٥**	**١,٤٩٠,٤٩٤,١١٢**
حقوق المساهمين		
الرأسمال - أسهم عادية	٣٢٢,٥٠٠	٣٢٢,٥٠٠
علاوات إصدار الأسهم العادية	٣٧٤,٠٥٩	٣٧٤,٠٥٩
احتياطات غير قابلة للتوزيع	١٠,٤٢٠,٤٨٨	١٠,٠٨٨,٧١٥
احتياطات قابلة للتوزيع	٩,٥١٤,٤٢١	٥,٤٠٩,٨٩٢
الأدوات الرأسمالية المعدة شروطها	(٤,٤٣٤)	(٤,٤٣٤)
أرباح مدورة	١٣,٣٦٧,٧٥٠	٣٥,٣٢٩,١٤٨
فائض إعادة تقييم العقارات	٢٧,٤٥٧,٦١٣	٢٦,٣٥٢,١٠١
التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	(١١,٢٣١)	(٣٥)
التفاوت في تحويل العملات الأجنبية	٦٠,٣٤٩,٨٤٤	٦١,٧١٤,٧٧٣
حسابات الأعباء والإيرادات - حصة المجموعة	٢١,٠٦٥,٨٤٨	(١٩,٣١٩,٣١٢)
حقوق الأقلية	٥,٩٩٨,٠٧١	٥,٨٢٧,٢١٧
منها : حصة الأقلية من الأرباح	٥٩٤,٧٠٣	٩٥٤,٦٠٩
الاحتياطات المرتبطة بأصول غير متداولة برسم البيع	(١٨,٤٣٤)	٠
مجموع حقوق المساهمين	**١٤٢,٨٨٩,٥٤٥**	**١٢٩,١٠٣,٠٤٤**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**١,٦٢٥,٣٢١,٠٥٠**	**١,٦١٩,٥٥٧,١٥٦**

خارج المركز المالي	٢٠٢٦/٩/٣٠ قبل معالجة	٢٠٢٥/١٢/٣١ معدلة
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة	١,٦٥٥,٤٧٩	١,١١١,١٤٩
تعهدات ممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية	٧,٨٤٣,٠٥٧	٧,٢٤٤,٧٥٣
تعهدات للزبائن	٢,٣٤٠,٨٠٧	٢,٧١٧,٢٢٣
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	١,٩١٩,١٩١	١,٤١٧,٨٥١
تكفل وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة من المصارف والمؤسسات المالية	١,٧٠٥,٥٢٩	٢,١٨٧,٣٥٤
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	١٨,١٠٦,٢٥٢	١٤,٨٨٧,٤١٤
تكفل وكفالات وضمانات ممنوحة من الزبائن	٣٧٨,٨٣٤,٠١٥	٤٠٩,٤١٢,١١٧
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للإستلام	٤١,٥١٥,٥٤١	١٢,٢٥٢,٨٩٨
عملات أجنبية للتسليم	٤١,٤١٧,١٨٧	١٢,٢٧١,٤٧٧
تعهدات على الأدوات المالية لأجل	٤,٥٤٦,٢٥٧	٤,٥٤٦,٣٦١
تعهدات أخرى	٩١٦,٢٤٥	١,١٤٩,٣٧١
حسابات الاتصال	٥٧,٤٤١,٢٣٠	٣٩,٨٨١,١٢٩
خاضعة لتعليمات محددة	٥٧,٤٤١,٢٣٠	٣٩,٨٨١,١٢٩
موجودات حسابات إدارة الأموال	٨٧٥,٢٩١,٢٩٤	٦٩٨,٧٢٠,٠٣١
ديون الزبائن الرديئة المقبولة للشطب إلى خارج الميزانية خلال الفترة	٥٨٧,٨٧٧	٣,١١٦,٩٠٢

كلمات متقاطعة 5235



أفقيا

1- حاكم المملكة – من الأوزان – 2- بحث قصير في جريدة – عباقرة – 3- يفي بالوعد – سلاح حربي – 4- ظرف مكان – عائلة أحد مستشاري الرئيس ترامب – 5- ضرب العملة – أصل البناء – 6- زمن – كثير – زار الأماكن المقدسة – 7- ممثلة مصرية – داء عصبي – 8- خاصتنا – كاتب مثقف – 9- والدة – ضمير منفصل – مدينة فرنسية – 10- موقع انتصر فيه سليم الأول على المماليك – إسم موصول

عمودياً

1- من يتولى الإمارة – فنانة إماراتية – 2- اسم تشريف – لعن وشتم – من الحيوانات – 3- اكبر ملعب رياضي في العالم في البرازيل – 4- متشابهان – عاصفة بحرية – هدم البيت – 5- ادام النظر إليه بسكون الطرف – إله هندي – 6- بلل في الجدار – نَسط – 7- كبرى جزر ماريانا الأميركية – يصوّت الضفدع – 8- قلعة الإستقلال اللبناني – شوق او ربح مهبّها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار – 9- والد – طليق – وشى – 10- معلم سياحي لبناني شهير

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هوغو تشافيز – 2- الراكن – فري – 3- دسيس – قش – فا – 4- يو – طشقند – 5- شنر – ألت – لب – 6- يم – عرموط – 7- الشبكة – 8- رالاي – جالس – 9-ير – أحمَس – 10- هوكر هانتر

عمودياً

1- هادي شرارة – 2- ولسون – لا – 3- غري – ريشليو – 4- واسط – مبارك – 5- تك – شا – كي – 6- شنق قلعة – أه – 7- شنتر – جحا – 8- ف ف – مكامن – 9- يرفَ – لو – لسّت – 10- زياد بطرس

كلمة السر 532

كلمة السر من 6 حروف: الهزيمة الأولى لهتلر في معركة وقعت في مدينة نروجية

الدنيير – الغرة – انكونا – انوت – حرب – دونكيرك – دونباس – ستالينغراد – سلم – شن – غندر – قرم – كاسل – كرن – كوس – كوك – لغيف – معركة – هزيمة – هيل – ياش

ح	ن	د	و	ن	ك	ي	ر	ك	س	
م	ر	ة	ر	غ	ث	ل	ا	و	ت	
ر	ل	ب	ك	ا	س	ك	ب	ل	ر	
ب	س	س	ل	ي	ه	ر	ن	ة	ا	
ي	ا	ف	ش	ا	ي	ا	م	م	ن	
ن	ب	ل	ف	ي	ف	ي	ع	ر	ك	
ن	م	ي	ز	ي	ك	ر	د	ك	و	
ن	ن	ر	ن	ك	ه	و	ر	و	ل	
ا	غ	ن	ش	ك	ة	ك	ق	د	ا	
د	ا	ر	غ	ن	ي	ل	ا	ت	س	

حلول الشبكة السابقة: الجاهلية

عملية حسابية 532

شروط اللعبة: ضع الإرقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪	4	=	20
–		X		X		
	X	5	X		=	45
٪		٪		X		
	X		X		=	16
=		=		=		
29		95		96		

حلول الشبكة السابقة

98	X	3	٪	6	=	49
٪		X		X		
2	X	16	+	16	=	48
٪		٪		=		
7	X	4	X	3	=	84
=		=		=		
7		12		93		

sudoku 5235

7		2		8			6	3
6				7		5		
	4			2		1		
2					8			1
		9		3				
	7		6		2		3	8
		3			7			2
4				6		8		
1		8			9			4

حلول الشبكة السابقة

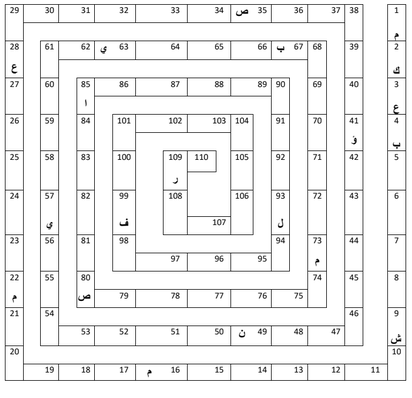
4	5	1	3	7	2	9	8	6
3	6	8	9	4	5	7	2	1
7	9	2	1	8	6	4	5	3
9	4	6	7	5	1	2	3	8
2	8	5	4	9	3	6	1	7
1	7	3	2	6	8	5	9	4
5	3	4	8	2	7	1	6	9
6	1	7	5	3	9	8	4	2
8	2	9	6	1	4	3	7	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

شبكة العنكبوت 532

إعداد نعوم مسعود



1 – 4 شكل هندسي ثلاثي الأبعاد
5 – 16 نائب رئيس أفغانستاني تعاون مع القوات الأميركية للاطاحة بحكومة طالبان
15 – 22 رئيس حكومة لبناني سابق
21 – 28 أقصر أنهار المغرب
28 – 39 أغنية شهيرة من التراث الغنائي العربي قدمها عدد من الفنانين بكلمات وألحان مختلفة
38 – 44 مطلع أغنية « الأطلال » لإم كلثوم كلمات الشاعر المصري إبراهيم ناجي
43 – 49 مدينة أميركية في ولاية ميشيغان
49 – 57 شاعر سوري راحل
56 – 63 ولاية أميركية عاصمتها ترنتون
62 – 67 مسوح جبايرة لهم عين واحدة وسط الجبهة في الميثولوجيا اليونانية
67 – 73 مدينة ألمانية عاصمة ولاية براندنبورغ
72 – 75 احد أهم وأبرز الآلهة في الميثولوجيا المصرية القديمة
75 – 82 من ينابيع لبنان المهمة في منطقة الشوف
81 – 88 مدينة بلغارية سياحية
84 – 88 عاصمة جزر البهاما
87 – 95 كبرى الجزر القارية في العالم
95 – 99 منطقة جغرافية اجتماعية واقعة خارج نطاق المدن الكبرى
99 – 110 رئيس حكومة لبناني سابق

حل شبكة العنكبوت السابقة

المجر – جريمة في ملعب الغولف – فوزي العنتيل – لبنان في ظلال جهنم – معروب – برج العرب – براغ – اغادير – رمضان – انفلونزا – زائير – رويسبيار – اردني – نيكولاس مادورو – روبي – بيانو – نور سلطان – انجاب

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5235

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر ومنشد يمني (1842-1905). من أهم شعراء القرن التاسع عشر

7+2+1=4+10+2= مذابح ■ 9+7+5+8 = بقايا الحريق ■ 3+3+11 = ريحان

حل الشبكة الماضية: **اندريه برتون**

تحقيق



خريف فرنسا: الحراك الداخلي والغضب المعولم [4]

لسنا مجرد أرقامٍ في صناديق الاقتراع

مع اقتراب استحقاقات عام 2027، تنازع الأحياء الشعبية الأحزابَ السياسية حقّها في تعريف مصالحها بنفسها

باريس – **يزيد عريفي**

يبلغ «كلود» من العمر تسعة وثلاثين عاماً، يعيش في مجمع «سيتي دي 4000» (Cité des 4000) في مدينة لا كورنوف (La Courneuve). ضمن باريس الكبرى. وهو أدلى بصوته الانتخابي للمرة الأولى في حياته في مارس 2026. ليس السبب في أنه اكتشف فجأةً مزايا صندوق الاقتراع؛ بل لأن ثلاثة من المرشحين المتنافسين على رئاسة البلدية قد نشأوا في الحي نفسه الذي ترعرع فيه، وهو يعرف أحدهم منذ أيام الدراسة. «للمرة الأولى أشعر بأنني مُمثَّل سياسياً»، هكذا يشرح موقفه لموقع «سترِيت بريس» (StreetPress) الذي نشر شهادته باسم مستعار. وهو لا يتحدث هنا عن حملةٍ دعائية، بل يتحدث عن شخص بوجهٍ مألوف يستطيع أن يربطه بشارع ما، وبذكرياتٍ مشتركة، وبعالم يعْرفه جيداً.

قد تصلح هذه القصة لدعم حكايةٍ جميلة حول نجاح سياسات الاندماج؛ غير أن ذلك سيكون بمثابة إساءةٍ إليها. فالأمر لا يتعلق بالاحتفاء بأبناء الأحياء الشعبية الذين سُمح لهم أخيراً بدخول مكاتب البلديات، بل يتعلق بفهم ما يتغيّر حين يتوقف السكان، ولو بشكلٍ عابر، عن تلقّي السياسة بوصفها لغةً أجنبية غريبة عنهم. صحيحٌ أن الانتماء إلى الحي لا يضمن بالضرورة عدالة البرنامج الانتخابي ولا وفاء المسؤول المنتخب بوعوده، لكن تجربة «كلود» تُعيد النظر في ذلك التقسيم الضمني للأدوار، فهناك مَن يُمنح حق التنظير كخبير، وهناك مَن يُختزل دوره في كونه مادةً للشهادات التي يجمعها الخبراء.

في «سان دوني» (Saint-Denis)، استقبل بعض السكان فوز «بالي باغايكو» في الجولة الأولى من الانتخابات البلدية لعام 2026 بوصفه حدثاً سياسياً مفصلياً، في حين امتنع آخرون عن التصويت أو لم يشاركوه توجهاته. وتُذكّرنا نسبة المشاركة المتدنية بأن الفوز الانتخابي لا يتطابق أبداً مع التفاف مدينةٍ بأكملها حول مرشح ما. هذا التباين يحمل دلالةً ثمينة؛ فالتمثيل السياسي الأكثر تنوعاً قد يفتح آفاقاً جديدة، لكنه لا يُلغي العلاقات الطبقية، ولا القيود المفروضة على الميزانيات، ولا التناقضات التي تنشأ بين مقتضيات المنصب الانتخابي وبين التنظيمات التي أوصلت صاحبه إليه.

لعقود طويلة، تحدثت فرنسا السياسية عن الضواحي من خلال إطارٍ يكاد يكون دائماً خارجياً عنها، ألا وهو ما يُعرف بـ«سياسة المدينة» (la politique de la ville). وفي هذا الإطار، يُعلَن عن خططٍ ومشاريع، ومخصّصاتٍ مالية، وعمليات ترميم وتجديد، ووسطاء اجتماعيين، وآلياتٍ للمشاركة الشعبية. وقد حقّق بعضها تحسيناتٍ ملموسة على أرض الواقع. غير أن هذا القاموس الإداري انتج أيضاً وضعاً غريباً: إذ يتحول السكان إلى مجرّد «فئاتٍ مستهدفة»، أو «مستفيدين»، وأحياناً إلى «مشكلات»، ونادراً ما يُعترف بهم بوصفهم أصحاب الحق الأصيل في تحديد احتياجاتهم. عندها، تقتصر «المشاركة» على إبداء الرأي في قرارٍ حُدّدت شروطه في مكانٍ آخر.

تطرح السياسة المناهضة للاستعمار (الدي-كولونيالية) سؤالاً أقل راحة: ما قيمة «الإدماج» إذا كان يشترط التخلي عن القدرة على قول «لا»؟

قد يحصل المرء على مقعد داخل مؤسسةٍ ما لكنه يفقد هناك جزءاً من حريته؛ كما يمكنه بناء تنظيمٍ مستقل ليكتشف صعوبة الفعل دون موارد مالية، أو دون الوصول إلى مراكز القرار، أو لا يقدر على بناء تحالفات. ليس لهذه المعضلة حلٌّ سحري، ولكن يجب أخذها على محمل الجد، تحديداً لأن الأحياء الشعبية ليست مجرّد ديكور تأتي إليه الأحزاب لتجنيد وجوهٍ جديدة. في ضاحية «مونتروي» (Montreuil)، تُخاطب منى بن عمار عبر تطبيق «تيك توك» رئيس البلدية الشيوعي «باتريس بيسّاك» بنبرةٍ احتجاجية، وتنتقد ظاهرة «التحسين العمراني الطارد للسكان الأصليين» (la gentrification)، وتنضم إلى حملة لائحة أخرى من المعارضة، ومدعومة من حزب «فرنسا الأبية» (LFI). وتقول لموقع «سترِيت بريس»: «إذا لم أصدمهم، فسيواصلون صدمنا». فالسكان يرون الأسعار ترتفع والروابط الاجتماعية بين الجيران تتفكك، بينما يُقال لهم إن الحي «يتطور». لا ينبغي السخرية من هذا النمط من النضال بحجة جرأته أو وقاحته، ولا تقديسه لمجرد أنه يتحدث بلغة الحي ومفرداته. فمقطع فيديو قد يُحدث شرخاً في لغة السلطة، لكنه لا يمكن أن يحلّ محلّ التنظيم؛ إذ يتعيّن بعد ذلك التحكيم بين الآراء، وإدارة الخلافات، وحسن استخدام الموارد، والدفاع عن قراراتٍ قد لا تحظى بشعبية، والقبول بمبدأ المحاسبة. ويُعدّ الانتقال من مرحلة المساءلة والاحتجاج إلى الاستمرارية والعمل الطويل الأمد، كأحد أصعب الاختبارات التي تواجه أي سياسةٍ شعبية. وأولئك الذين يخوضون هذه التجربة ليسوا مُعفين من النقد؛ بل لهم الحقّ، قبل كل شيء، في نقدٍ موضوعي لا يُعيدهم في كل مرة إلى أصولهم العرقية أو الجغرافية.

وفي آب / أغسطس 2026، في «سان دوني»، جمع «تحالف أصحاب الرقم 10» مقربين من حزب «فرنسا الأبية»، وجمعيات، ونشطاء. وتمثل هدفه المُعلن في التصدي لليمين المتطرف والتأثير في الانتخابات الرئاسية. وتستعير التسمية صورتها من كرة القدم، حيث يكون اللاعب صاحب الرقم عشرة هو صانع الألعاب ومنظمها. وعلى المنصة، ركزت الخطب على تعبئة الأحياء الشعبية، كونها غالباً ما تشهد نسباً عالية من مقاطعة الانتخابات. وتطرح هذه المبادرة سؤالاً استراتيجياً حقيقياً، لكنها تثير أيضاً سؤالاً آخر أقل راحةً لمن أطلقوها: هل يقتصر الوجود السياسي لشريحةٍ من السكان على اللحظة التي يمكنهم فيها توفير الأصوات الحاسمة لمرشح ما؟

لطالما أقام اليسار الفرنسي علاقاتٍ معقدة مع أحفاد المهاجرين من أبناء المستعمرات السابقة؛ وقاد اليسار نضالاتٍ نقابية ومعارك ضد العنصرية، لكنه أخطأ أيضاً عندما أصابه العمى السياسي تجاه قضايا الإمبراطورية الاستعمارية، والدين، وعنف الشرطة، أو الحق في الاستقلالية. ولا تتبدد الخلافات الراهنة بمجرد التقاط صورةٍ لمرشح داخل حيٍّ شعبي؛ بل تفرض نقاشاً حول السلطة الحقيقية المتروكة للسكان، وحول البرامج، والممارسات النضالية، وحول الحرية التي ستتمتع بها التجمعات الشعبية غداً لانتقاد المسؤولين المنتخبين الذين تدعمهم اليوم.

وهنا تحديداً يكتسب النقاش حول انتخابات عام 2027 أهميته. إذ يمكننا تحليل صعود حزب «التجمع الوطني» (اليميني المتطرف)، وتشرذم اليمين واليسار، واستنفاد الحقبة الماكرونية؛ كما يمكننا مناقشة البرامج، والتحالفات، ودور المؤسسات. لكننا سنُخطئ في جوهر القضية، إذا تعاملنا مع سكان الأحياء الشعبية بوصفهم مجرّد كتيبةٍ يُراد إيقاظها قبل أسابيع قليلة من موعد الاقتراع. فبطاقة التصويت قد تكون أداةً للفعل، لكنها ليست المصدر الوحيد ولا المقياس الحصري لقدرة أي شعب على التحرك والتأثير. وفي عددٍ مجلة «كونترتون» (Contretemps)، المنشور في 26 أكتوبر 2026، يدافع المفكر «ستاتيس كوفيلاكيس» عن مفهوم «واقعية القطيعة» (réalisme de rupture)؛ إذ يرى أن أي سياسةٍ تغييرية محتملة يجب أن تستعدّ للمواجهة مع القيود المالية والأوروبية. وبناءً على ذلك، فالسؤال المطروح على الأحياء الشعبية لا يقتصر على «لمن نصوّت؟»، بل يتعداه إلى: «أي قوةٍ جماعية نبنيها لنفرض وزننا وتأثيرنا بعد انتهاء التصويت؟»

قد يتشارك عاملٌ من مدينة «دينان» (Denain)، ومساعدة ممرضة من مرسيليا، وطالبٌ من «سان دوني» الهموم المادية والمعيشية ذاتها، دون أن يحملوا الآراء نفسها حول الهجرة، أو الشرطة، أو أوروبا. فالعنصرية تُحدث شروخاً داخل الطبقات الشعبية لا يمحوها مجرد الحديث عن وحدة نظرية. لأن التضامن الحقيقي يُبنى في قلب هذه التناقضات والصراعات، لا عبر طمس التواريخ والتجارب الفردية وفرض نسيانها.

وفي تأملاته المنشورة في يونيو 2026 حول واقع ما بعد الاستعمار وتهديد اليمين المتطرف، دعت الكاتبة «لويزا يوسفي» إلى «استثمار جزءٍ من حصتنا في التاريخ». ولا تضع هذه العبارة برنامجاً انتخابياً جاهزاً، بل تُسمّي عملاً طويل النفس من أجل الحفاظ على الذاكرة، وابتكار أطر سياسية جديدة، وإثبات وجود الروايات الذاتية، وعدم تفويض مهمة تخيّل المستقبل بالكامل للآخرين. قد يلتقي هذا الطموح مع الأحزاب، أو يُربكها، وقد يصطدم بها أحياناً؛ لكنه يأبى أن يُسجن داخل قوالبها.

لقد صوّت «كلود» للمرة الأولى لأنه لمح، على ملصق انتخابي، شيئاً من مسار حياته الخاصة. وسيكون من المؤسف اختزال تلك اللحظة في مجرّد رقم إحصائي يُضاف إلى نسبة المشاركة الانتخابية. فما لمحه «كلود» هو إمكانية أن تتحدث السياسة أخيراً بلغةٍ يستطيع مناقشتها، لغةٍ يمكنه الرد عليها، والاعتراض عليها، كما يمكنه، ولمَ لا، استبدال لغته الخاصة بها.

في عام 2027، ستُفرز الانتخابات رئيساً للجمهورية، لكنها لن تُجيب وحدها على السؤال الذي يتردد صداه عبر هذه النص: مَن الذي يملك قرار كتابة القصة التي تُروى عن حياتنا؟

(لورات غايبه)





رأي

في إشكالية السؤال عمّا يريده الشيعة في لبنان ومنه

طراد حمادة *

تشغل المسلمين الشيعة اللبنانيين إشكالية «ما يريدون في لبنان ومن لبنان». ويكشف سؤال الإشكالية عن سعي للبحث عن حلول للمشكلات ومواجهة التحدّيات ومراجعة نقدية من أجل الإصلاح والصلاح وتبيان المصلحة في بناء المستقبل. وحتى يستقيم البحث في هذه الإشكالية، وللوصول إلى المُراد من النظر في أجوبتها، يلزم أن نجد لها حاملاً واقعياً، مفاده أن الشيعة في بحث ما يريدون ليسوا جماعة تعيش وحدَها بل هي مكوّن أساسي تعيش في وطن فيه شركاء من مكوّنات أخرى، تشاركها العيش في وطن واحد ودولة واحدة ونظام سياسي قائم على قواعد ميثاقية ودستورية، وقوانين انتخاب واتفاقيات كبرى، وتوزيع مراكز السلطات بين مكوّناته من أعلاها إلى أدناها.

وعليه، يتحوّل السؤال الإشكالية من «ماذا يريد الشيعة في لبنان» إلى «ماذا يحتاج لبنان ليكون وطناً لجميع أبنائه»، ولتكون الدولة على مقام الدول التي تشترك في بنيتها تعددية الجماعات، الدينية منها بشكل خاص كما هو الأمر في لبنان، على سعة هذه التعددية، ويصبح السؤال موضع الإشكالية «ما يريده اللبنانيون» في وطنهم وما يختارونه في دولتهم من نظام سياسي لائق في مواجهة تحديات الحاضر وبناء المستقبل مثل كل بلاد العالم.

لا توجد جغرافيا هذا الوطن في فلك مستقل، بل هو في قلب جغرافيا قلقة فرضت في بعدها السياسي الدوران في أحوال الإقليم. وهذا الإقليم يتقلب حاله في أحوال العالم الذي أصبح على اتساعه عالماً واحداً في جوانب عدة معروفة العناوين. وعليه، فإن تحديد كل مشكلة تتعلق في ظاهرها بالجماعة الشيعية، تكشف حقيقتها الواقعية أنها مشكلة لبنانية تخص كل الشعب اللبناني بجميع مكوّناته، وتخص الوطن اللبناني في واقع جغرافيته السياسية؛ وعليه تتحول الإشكالية من «ماذا يريد الشيعة في لبنان» إلى ماذا يريد اللبنانيون وما يريده اللبنانيون حقاً للبنان.

إذا ثبتت هذه القاعدة، يصبح سؤال الإشكالية ـ التي أظهرت سلسلة أسئلتها اهتمام وعناية النخب اللبنانية الشيعية ـ في الواقع إشكالية لبنانية في الصميم، ومنها أن لبنان جزء من الشرق العربي وبلاد الشام وهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، هو واقع لبناني مشترك. وأن لبنان جزء من العالم الإسلامي، خاصة في الشرق وغرب آسيا من تركيا إلى إيران وباكستان، هو واقع حقيقي وحقيقة واقعية. وأن لبنان من هذا العالم المتعدد الصراعات والأقطاب، هو ما لا يحتاج إلى دليل.

الجنوب اللبناني جار فلسطين تعرّض لأعمال عدوانية وحروب واحتلال وصل إلى بيروت ومعاهدات سابقة، ونزوح فلسطيني وسوري، وحروب أهلية واتفاقات برعاية إقليمية دولية. اتفاقية الطائف حقيقة واقعية لبنانية لا تخص الشيعة سوى أنهم الجماعة التي تقع في مواجهة التحديات ودفع أكلاف الدفاع عن البلاد والعباد، وأن فعل المقاومة نتاج الواقع اللبناني الذي تعرّض للعدوان والاحتلال.

وتركيبة الدولة اللبنانية تحتاج إلى إصلاح سياسي وإداري واقتصادي ومالي، وإن الشيعة، كنخب ومكوّن، أول الساعين إلى الإصلاح، بما فيه إصلاح النظام الطائفي، لأنهم المكوّن الأكثر تضرراً من سلطات الفساد بكل أشكاله، ومن توزيع المكاسب والمحاصصة في هذا النظام. هم الأكثر معاناة من حروب العدوان الصهيوني، والأكثر مصلحة في إصلاح بنية النظام اللبناني، وتمتين وحدته الوطنية وإصلاح سياساته العامة.

تفسد السمكة من رأسها، ويقوم الفساد على أسس فساد النظام: إن حسن السلطات على أسس ديمقراطية يُبنى على سلامة قوانين الانتخاب وقدرتها على تمكين الشعب من الاختيار الديمقراطي. ولعل الشيعة اللبنانيين هم الأكثر حاجة إلى نظام برلماني ديمقراطي حقيقي، وإلى دولة قوية وعادلة، وإلى قيام جيش قادر على حماية البلاد وردع العدوان وفق نظام دفاع وطني فعّال وقادر.

الشيعة في لبنان هم الأكثر انفتاحاً على علاقات إقليمية عربية وإسلامية، واقعية ونامية، ومفيدة وفعّالة لصالح لبنان. وعلى علاقات دولية تمنع العدوان على لبنان وتحترم سيادة الدولة وحرية شعبها وقرارها المستقل.

كل ما تقدّم يكشف أن إشكالية المراجعة النقدية قد تبدأ بالسؤال عمّا يريده الشيعة في لبنان لكن تصل إلى محصّلة منطقية «ماذا يريد اللبنانيون من بلدهم وفي بلدهم» وكيف نبني دولة عادلة وقادرة، دولة مواطنة حقّة لجميع المواطنين. دولة إصلاح وصلاح ورفع كل الهواجس التي تشغل كل مكوّنات لبنان ولا تخص الشيعة وحدهم. يجب الاعتراف بأننا في وطن واحد ودولة واحدة، نواجه مشكلات واحدة، وعلينا جميعاً، بالحوار والشراكة والوفاق والتعاون والتضامن والوحدة الوطنية، أن نجد حلاً للمشكلات والتحديات.

إن العقل اللبناني العام قادر بالحوار العقلاني الإبداعي البنّاء، أن يجد الأجوبة المشتركة على الإشكاليات المشتركة التي نواجه تحدياتها، ويدفع شعبنا أثمان مخاطرها المحيطة. ولبنان قادر بوحدته على القيام وتحقيق نهضته الوطنية الجامعة وبناء مستقبل أفضل.

* **كاتب ووزير سابق**

لمثقف فلسطيني لا مكتفٍ بالوصف

عصام اليماني *

تشهد الساحة الفلسطينية، في مرحلتها الراهنة، سيلاً متدفقاً من المقالات، والدراسات، والأوراق البحثية، والمداخلات التلفزيونية التي يخطها وتدلي بها نخبة من المحللين، والمثقفين، وأصحاب الرأي، والباحثين في مراكز الدراسات. تتناول هذه الكتابات بأدق التفاصيل أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، وحال التآكل المؤسسي، وتصدّع النظام السياسي، وتآكل الشرعيات، فضلاً عن رسم خريطة طريق دقيقة وتقديم تصورات مثالية للحلول والخروج من النفق المظلم. غير أن المفارقة المؤلمة التي تتبدّى لكل متابع، تكمن في أن معظم هؤلاء «المشخصين» يقفون خارج أطر المؤسسات التي يطالبونها بالتغيير، بل وخارج الفعل الميداني المنظم؛ مكتفين بدور المراقب الخارجي أو الطبيب الذي يصف الدواء من خلف زجاج العيادة المعقم، دون أن يجرؤ على النزول إلى ساحة المعركة الحية لإحداث التغيير المرجو.

إن الركون إلى موقع المراقب الموضوعي بدعوى الحفاظ على «السافة النقدية» أو «الموضوعية البحثية»، غالباً ما يتحول في الحال الفلسطينية إلى غطاء مريح للهروب من استحقاقات الاشتباك الحقيقي. فالمثقف الفلسطيني ليس باحثاً أكاديمياً يراقب ظاهرة اجتماعية في مجتمع مستقر ومستقلّ، بل هو جزء عضوي من حركة تحرر وطني تواجه استعماراً استيطانياً يقتلع الأرض والإنسان كل يوم.

عندما يتحول الإنتاج الفكري إلى مجرد «بضاعة استهلاكية» تُنشر على منصات التواصل الاجتماعي أو في الدوريات، وترفرف من طاقتها التغييرية العملية، فإنها تفقد جدواها الوطنية. إن التشخيص المستمر للأزمات دون أدوات فعل أو اشتباك تنظيمي وسياسي لا يعدو أن يكون نوعاً من «الثرثرة النقدية» التي قد تريح ضمير صاحبها، لكنها لا تقدم شيئاً لمواطن يعيش تحت وطأة الانقسام والاحتلال.

حين تُطالب مراكز الأبحاث والمثقفون بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، أو إحياء أطرها، أو إعادة بناء شرعيتها، فإن السؤال المشروع الذي يفرض نفسه بقوة هو: من الخول بإحداث هذا الإصلاح إن ظل المطالبون به خارج أسوارها؟ إن منظمة التحرير ليست متحفاً تاريخياً يمكن زيارته ونقده من الخارج، بل هي كيان معنوي وسياسي يجب استنهاضه من الداخل، أو الضغط عليه عبر كتل اجتماعية وسياسية فاعلة ومنظمة. إن الاكتفاء برفع شعار «الإصلاح من برج عاجي» يعكس فهماً مقلوباً لطبيعة الصراع؛ فالتغيير لا يأتيك جاهزاً من توصيات مؤتمر أو مقال رصين، بل يُنتزَع عبر الانخراط المباشر، وتشكيل التيارات الضاغطة، والاشتباك اليومي مع العقلية البيروقراطية أو المتنفذة داخل المؤسسات.

إن المطلوب اليوم فلسطينياً ليس مزيداً من التشخيصات التي أدمنها العقل السياسي الفلسطيني، بل إعادة الاعتبار لمفهوم «المثقف العضوي» كما طرحه أنطونيو غرامشي، وهو المثقف الذي لا يكتفي بإنتاج الأفكار، بل يغوص في تفاصيل صراع جماعته، ويتحرك بين الناس، ويتحمل كلفة أفكاره.

الانخراط في عملية التغيير لا يعني بالضرورة القفز إلى المواقع القيادية الأولى، بل يعني:

(1) النزول إلى الميدان: تذويب الفوارق بين النخبة والشارع، وفهم نبض الناس الحقيقي ومعاناتهم اليومية بعيداً عن تقارير المكاتب المكيفة. (2) بناء الأطر البديلة أو الضاغطة: الخروج من حال الفردية والعزلة الفكرية إلى العمل الجماعي المنظم، عبر تأسيس مبادرات شعبية، أو نقابية، أو شبابية تمارس ضغطاً حقيقياً على مراكز القرار. (3) تحويل الفكرة إلى أداة نضالية: ألّا تظل الحلول المقترحة حبراً على ورق، بل تترجم إلى برامج عمل جماهيرية يلتفّ حولها الناس.

إنّ التاريخ لا يصنعه المراقبون الذين يكتفون بتدوين الملاحظات على هامش الأحداث، بل يصنعه المندمجون في حرارة الفعل والتجربة. وحين يتعلّق الأمر بفلسطين، فإن تكلفة البقاء خارج الميدان تحت ذريعة الاستقلالية النقدية باتت باهظة للغاية. على المثقف والمحلل الفلسطيني أن يدرك أن قلمه لن يكون نافذاً ولا حقيقياً ما لم يكن مدادُه مستمدّاً من عرق الميدان، وأن التشخيص وحده –مهما بلغ من دقة وعمق– يظل عقيماً ما لم يقترن بشرف المحاولة والاشتباك المباشر لصنع التغيير المنشود.

* **ناشط فلسطيني**

على الغلاف

أوسع عدوان منذ وقف النار
عودة الإبادة... برعاية «مجلس السلام»

غزة - **يوسف فارس**

بإعلانه بدء عملية عسكرية في المناطق الشرقية لمخيّمَي النصيرات والبريج وسط قطاع غزة، يكون جيش الاحتلال استعاد ممارسات حرب الإبادة كافة، بعدما وقّع، في تشرين الأول 2025، على اتفاق وقف إطلاق النار، وإن ادّعى انتهاء تلك الممارسات فعلياً. وتأتي هذه الخطوة تتويجاً لعام كامل من الخروقات بشتّى أشكالها، بدءاً من الاغتيالات - التي لم تتوقّف - وعمليات القصف المدفعي وإطلاق النار العشوائي، التي تسبّبت، خلال 13 شهراً، في استشهاد 1650 مواطناً وإصابة قرابة 6000 آخرين، وإخلاء المربّعات السكنية وتدميرها بالقنابل الثقيلة، وصولاً إلى توسيع رقعة «الخط الأصفر» ليقضم ما يناهز 70% من مساحة القطاع. وتستهدف العملية العسكرية التي أعلن عنها جيش الاحتلال في بيانه، ما زعم أنها «بنى تحتية» في محيط «الخط الأصفر» شمال شرق المخيّمَين المذكورين (شرق المحافظة الوسطى)، وهي تشمل إخلاء ثلاثة مربّعات سكنية يقطنها أكثر من ثلاثة آلاف عائلة، وإغلاق محور شارع صلاح الدين أمام حركة المرور في «البلوكات» المذكورة. ووفقاً لمصادر محلية، جاء التوغّل بعد يوم واحد من اقتحام قوة من العملاء المنطقة نفسها، واختطافها أحد المواطنين.

على أن سابقة كهذه تمهّد لمرحلة جديدة، من شأنها الإطاحة كلياً بما تبقّى من اتفاق وقف إطلاق النار، وهذا ما ظهرت إرهاصاته مع موجة نزوح واسعة لآلاف العائلات التي وجدت نفسها، في لحظة واحدة، تحت وابل من القذائف المدفعية والرصاص الكثيف. وفي حين أعادت هذه المشاهد أهالي القطاع جميعاً إلى دائرة الإرهاق النفسي المرتبط بالنزوح، بدا الاحتلال وكأنه يختبر وقع خطواته الجديدة على الرأي العام والضغوط الدولية والأميركية، قبل أن يحوّلها إلى سلوك مُستدام، خصوصاً أن عملية كهذه مرّت من دون أيّ كوابح أو تبعات أو تدخّل دولي. وفي هذا السياق، رأت حركة «الجهاد الإسلامي»، في بيان، أن إعلان الاحتلال عن عملية عسكرية وسط القطاع، وتجاوزه ما يُسمّى «الخط الأصفر» وإطلاقه النار على الأهالي، كل ذلك يمثّل «إطاحة باتفاق التهدئة». وحمّلت الحركة الإدارة الأميركية و«مجلس السلام» مسؤولية العدوان الجديد، معتبرةً إياه «محاولة مكشوفة لتصدير أزماته (الاحتلال) الداخلية على حساب الدم الفلسطيني»، مطالبة الوسطاء بلجم العدو ووضع حدّ لجرائمه. ووصفت حركة «حماس»، بدورها، تقدّم آليات الاحتلال غربي «الخط الأصفر» وإجبارها المواطنين على إخلاء منازلهم تحت التهديد، بأنه «تطوّر خطير وانتهاك صارخ» للاتفاق، يؤكّد «تنكّر الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها بموجبه». ورأت أن هذه الخطوة، المرتبطة بتحرّكات عسكرية على الأرض، تهدف إلى «حشر المواطنين بصورة ممنهجة في شريط ضيّق من القطاع»، وتؤكّد «عزم حكومة مجرم الحرب نتنياهو الهروب من أزماتها الداخلية تجاه تصعيد جرائمه بحق المدنيين العُزّل في قطاع غزة». وإذ حذّرت من أن ذلك سيفاقم الكارثة التي يعيشها أكثر من مليوني فلسطيني في ظلّ الحصار والتجويع والانهيار شبه الكامل للخدمات الأساسية، فهي حمّلت حكومة الاحتلال والإدارة الأميركية الداعمة لها «المسؤولية الكاملة عن تداعيات العملية العسكرية».


شهد الجزء الشمالي الشرقي لمخيم النصيرات موجة نزوح واسعة (APA)

> نهج «مجلس السلام» المنحاز إلى الاحتلال يوفّر له غطاءً سياسياً لمواصلة جرائمه

من جهته، حذّر «مجلس السلام»، في بيان، من انهيار وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أن الفجوة بين ما تمّ الاتفاق عليه وما يجري تطبيقه على الأرض «كبيرة»، لكنه حمّل «حماس» مسؤولية عدم تطبيق الاتفاق، معتبراً أنه «لا يجوز لأيّ طرف (حماس) أن يتّخذ من تأخر الطرف الآخر (إسرائيل) ذريعة لعدم تحرّكه»، وأن هذه الالتزامات مجتمعةً «تشكّل السبيل الوحيد لانسحاب إسرائيل من غزة وتحقيق إعادة الإعمار على نطاق واسع». على أن إقرار «مجلس السلام» نفسه بخطر تلك الفجوة، لا يُترجَم إلى خطوات من قبل المجلس، من شأنه إلزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف تعطيل الاتفاق. كما أن تحذيره من أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يصمد من دون خطوات ملموسة، يستبطن إقراراً بأن المماطلة الإسرائيلية تهدّد بتفكيك الاتفاق تدريجياً، خصوصاً مع مواصلة الاحتلال فرض الوقائع على الأرض. أمّا دعوة «كلّ طرف» إلى تنفيذ التزاماته بمعزل عن تأخر الطرف الآخر، فتبدو متوازنة في ظاهرها، لكنها تفتح الباب أمام الضغط على الفلسطينيين لاتّخاذ خطوات تتعلّق بملف السلاح، قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة أو حتى جدولته.

وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، أحمد الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، أن بيان المجلس يُخِلّ «بمبدأ التبادلية والتزامن الذي قامت عليه خريطة الطريق الموقّعة في العلمين»، ويحوّل الالتزامات الفلسطينية إلى مطالب مُسبقة، من دون ضمان تنفيذ الاحتلال التزاماته المقابلة. ويضيف أن استمرار منع «لجنة التكنوقراط» من دخول القطاع، وتعطيل نشر «قوة الاستقرار الدولية» وتنفيذ البروتوكول الإنساني، يُظهران فشل المجلس في إنجاز المهامّ الأساسية التي شُكّل من أجلها. ويشير إلى أن تحميل الطرف الفلسطيني جزءاً من مسؤولية عدم الالتزام، استناداً إلى اتهامات بممارسة «أنشطة عسكرية»، ومن دون تفعيل آلية مستقلّة للتحقّق من الخروقات، «يعكس اختلالاً في مقاربة المجلس ومساواةً بين الضحية والجلّاد، واستمراراً في تبنّي السردية الإسرائيلية». وهذا ما ذهبت إليه أيضاً «حماس»، التي دانت بيان المجلس، معتبرةً أنه ساوى بصورة مرفوضة بين عدوان الاحتلال المتواصل ومعاناة الضحية الفلسطينية، متجاهلاً حقيقة الاحتلال والحصار والاعتداءات المستمرّة، مضيفةً، في بيان، أن هذا النهج المنحاز لا يخدم العدالة ولا حماية المدنيين، بل يوفّر غطاءً سياسياً للاحتلال لمواصلة جرائمه وانتهاكاته.

قضية

«اتفاقية الدفاع المشترك» بين قطر وتركيا
حرب إيران تفرّخ تحالفات إقليمية

محمد نور الدين

بتوقيع «اتفاقية الدفاع المشترك» مع قطر، قبل أيام، تضيف تركيا تحالفاً إقليمياً جديداً إلى قائمة تلك التي انخرطت فيها في الأشهر الماضية - وأبرزها «حلف مكة» -، والتي لا تفتأ الشكوك تتزايد في فاعليتها على الأرض. وتكاد الاتفاقية التي وقّعها في «قصر دولما باهتشه» في إسطنبول أمير قطر، تميم بن حمد، والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في إطار اجتماع اللجنة الاستراتيجية العليا الثاني عشر، تكون نسخة مُصغّرة من الاتفاقيات المتعدّدة التي كانت تركيا طرفاً فيها، من «حلف مكة» مع السعودية وباكستان، إلى «اتفاقية بدر» مع قطر وباكستان وإندونيسيا، وغيرهما. لكنّ الفارق هنا، أن «اتفاقية إسطنبول» تأتي بعدما قطع التعاون العسكري بين تركيا وقطر، منذ سنوات، مسافة كبيرة، متجلّياً في جانب منه في إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، هي الأكبر خارج البلاد، واعتبارها أحد خطوط الدفاع عن الجزيرة منذ عام 2016، بوجود آلاف الجنود والآليات العسكرية فيها.

ويتمثّل أبرز بنود «اتفاقية إسطنبول» في الدعوة إلى اتخاذ موقف موحّد في مواجهة أيّ هجمات مسلّحة خارجية تستهدف تركيا أو قطر، فضلاً عن تعزيز الدفاع المشترك والمساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.

وفيما يرى إردوغان أن الاتفاقية ستضيف بُعداً جديداً إلى العلاقات بين البلدَين، تصفها صحيفة «أوكسيجين» التركية بأنها مهمّة لجهة التوقيت، في ظلّ تداعيات الحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران، واضطراب الملاحة في مضيق هرمز، وسعي معظم بلدان الشرق الأوسط إلى حماية أمنها، وتقليل الاعتماد على حماية الولايات المتحدة. ويرى باحثون أتراك أن الجديد في الاتفاقية، التي تقتصر على الجانب الدفاعي، هو الارتقاء بالعلاقات العسكرية إلى مستوى أعلى، باعتبار أيّ هجوم على طرف هجوماً على الطرف الآخر.

وتأتي هذه الخطوة لتعزّز نمط الاتفاقيات ذات الطابع الإقليمي، الذي ساد بعد الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران. إلّا أن قياسها على سوابقها من شأنه التقليل من فاعليتها المحتملة، ولا سيما بعد ظهور كيفية تطبيق «اتفاقية مكة» التي لم تُفِد السعودية في شيء، إذ ظلّت معركة

> قياس «اتفاقية إسطنبول» على التحالفات الأخرى يُظهر محدودية فاعليتها المحتملة

الرياض مع «أنصار الله» في اليمن تسير لصالح الأخيرة التي حقّقت مكاسب إضافية على الأرض، واستهدفت عشرات المُنشآت الحيوية داخل المملكة نفسها، حتى في ظلّ الاتفاقية التي وُقّعت في السابع من آب الماضي، وعلى الرغم من أن بنودها تنصّ أيضاً على اعتبار أيّ اعتداء على أحد الأطراف اعتداء على الطرفَين الآخرَين. أمّا «اتفاقية بدر» التي وُقّعت في الدوحة في 21 تشرين الأول الماضي، فتُعتبر أقلّ إلزاماً في مجال الدفاع عن البلدان الأخرى؛ إذ اكتفت بالنصّ على العمل على زيادة التعاون العسكري في مجال الإنتاج المشترك، وتعزيز القدرات العسكرية لكلّ بلد، وتبادل المعلومات.

وترى وسائل إعلام موالية لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في أنقرة أن «تركيا نجحت في اتباع الدبلوماسية الدفاعية التي تجمع بين القوة الدبلوماسية، والقدرات الإنتاجية العسكرية»، معتبرةً أن «اتفاقية بدر تحديداً، ترسّخ مكانة الصناعة الدفاعية التركية على الصعيد العالمي». ولعلّ القاسم المشترك بين الاتفاقيات الثلاث هو كون تركيا الدولة الوحيدة العضو فيها جميعاً، الأمر الذي يضفي عليها رمزية خاصة، ولا سيما أن أنقرة عضو في حلف «الناتو»، وقادرة على إعطاء انطباع بالثقة للأطراف الأخرى، وعلى توفير غطاء، معنوي لها، بل مادّي عند الضرورة - وإن ضمن حدود -. وتسعى تركيا، بانخراطها في عضوية التحالفات الثلاثة، أيضاً، إلى إبراز حجم الدعم الذي تحظى به من دول إسلامية قوية مالياً واقتصادياً ونووياً، وذلك لمواجهة التوتّر المفتوح في الفترة الأخيرة بينها وبين التحالف الإسرائيلي – اليوناني – القبرصي. وإذ كان يمكن للدور المركزي التركزي أن يكون أكثر تأثيراً في عملية صياغة نظام إقليمي واسع جديد، في حال انضمام مصر إلى أحد هذه التحالفات، فإن الخلاف بين مصر وتركيا بشأن اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الأخيرة وليبيا، كبّح أيّ اندفاعة مصرية - كانت مُقدّرة - للانضمام رسمياً إلى تحالفات عسكرية، وهو ما اعتُبر انتكاسة لجهود أنقرة.

توجّه لتحويل العقود إلى «مؤقّتة»
ثلث موظفي «الأونروا» تحت المقصلة

غزة - **الأخبار**

تتسارع خطوات تفريغ «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) من كوادرها؛ فبعدما خسرت نحو ثلث موظفيها خلال السنوات الماضية، يواجه جزء من المتبقّين خطر إنهاء خدماتهم. وفيما تعزو الإدارة تلك الإجراءات إلى أسباب مالية، تتعالى التحذيرات من اندراجها في إطار العمل على تصفية الوكالة وإنهاء دورها. وتكشف معطيات حصلت عليها «الأخبار» أن عدد العاملين في الوكالة تراجع من ما بين 34 و35 ألفاً إلى نحو 23 ألفاً، أي بخسارة ما بين 11 و12 ألفاً، فيما يعمل قرابة ثلث الموظفين الحاليين وفق نظام المياومة. وبحسب المعلومات، تتّجه إدارة الوكالة إلى تحويل عقود نحو ثلاثة آلاف موظف من عقود سنوية إلى أخرى يومية، علماً أن من بين هؤلاء عاملين أمضوا 13 عاماً في الخدمة. وإذ تثير هذه الخطوة مخاوف من موجة فصل جديدة، خصوصاً في قطاع غزة، فهي تتزامن مع إغلاق مؤسسات تابعة للوكالة في القدس والضفة الغربية، ما يضع مستقبل خدماتها في مناطق عملياتها الخمس (المناطق المذكورة إلى جانب لبنان والأردن وسوريا) على المحكّ.

ويفيد رئيس «اتحاد موظفي الأونروا» في الضفة الغربية، جمال عبد الله، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن الوكالة فقدت نحو 11 ألف موظف خلال السنوات الخمس الماضية، مضيفاً أن نحو ثلث العدد المتبقّي «يعملون بعقود مؤقّتة ومبالغ مقطوعة». ويبيّن أن هؤلاء «لا يتمتّعون بحقوق وظيفية مستقرة، ويتقاضون رواتب يومية مُموّلة من برامج الطوارئ والمشاريع الخارجية، وليس من الموازنة التشغيلية الثابتة، ما يعني انتهاء علاقتهم الوظيفية بانتهاء المشروع أو توقّف التمويل». ويؤكد عبد الله أن إدارة الوكالة «تقدّم أرقاماً لا تعكس حقيقة التزاماتها المالية، إذ إن إدراج موظفي عقود الطوارئ ضمن إجمالي القوة العاملة يوحي بأنها تتحمّل رواتبهم من موازنتها الأساسية، رغم اعتماد جزء كبير منهم على تمويل منفصل».

ويوضح رئيس «اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين»، مازن الشيخ، بدوره، لـ«الأخبار»، أن تراجع أعداد الموظفين لا يقتصر على قرارات الفصل المُعلنة، بل يشمل أيضاً «عدم تجديد عقود المياومة، وترك الشواغر الناتجة من استشهاد موظفين أو اعتقالهم أو مغادرتهم من دون تعويض». ويستعرض الشيخ سلسلةً من قرارات تقليص العاملين اتّخذتها الوكالة، بدأت، بحسبه، بـ«إنهاء خدمات 620 موظفاً خارج قطاع غزة، تلتها إجراءات طاولت 70 موظفاً، ثمّ 20 آخرين بدعوى الظروف الأمنية، وصولاً إلى 48 موظفاً ضمن مشاريع التمويل الصغير».

من ثلاث سنوات إلى ثلاثة أشهر

وفق المصادر النقابية، تتّجه «الأونروا» إلى تقليص عقود بعض الموظفين من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة، ثمّ إلى ثلاثة أشهر. ويرى عبد الله أن هذه السياسة «تسهّل إنهاء خدمات نحو ثلاثة آلاف موظف من دون تحمّل الالتزامات المالية المترتّبة على العقود المستقرة». ويلفت إلى أن «المشكلة لا تتعلّق بمدة العقد فحسب، وإنما بالتغييرات التي طاولت قواعد التثبيت نفسها؛ فالموظف الذي كان يمضي عشر سنوات في الخدمة ينتقل، وفق الأنظمة التي يشير إليها، إلى وضع وظيفي أكثر استقراراً»، مستدركاً بأن الوكالة اعتمدت، منذ عام 2025، إجراءات «تتيح استمرار التعاقد المؤقت مع موظفين أمضوا 11 عاماً أو أكثر، الأمر الذي يحرم هؤلاء من الضمانات والاستحقاقات التي انتظروها». وفي السياق ذاته، يشير الشيخ إلى أنّ من بين مَن سيشملهم تغيير العقود، موظفين أمضوا نحو 13 عاماً في الخدمة، وكان يُفترض أن ينتقلوا إلى الفئة الوظيفية «A» بعد 10 سنوات عمل متواصلة، محذّراً من أن تتحوّل هذه العقود إلى «مدخل لإنهاء خدماتهم بذريعة عدم توافر الموازنة»، لافتاً إلى أن «اتحاد الموظفين يعتزم فحص صيغة العقود قبل أن يحدّد موقفه من توجيه العاملين إلى التوقيع عليها أو الامتناع عن ذلك». ولا يقلّ التقليص عند العقود؛ إذ يكشف عبد الله أن رواتب العاملين في «الأونروا» في قطاع غزة تعرّضت لاقتطاعات بلغت 28%، إضافة إلى خصومات أخرى بنسبة 20%، ما يعني، وفق حساباته، أن موظفي القطاع خسروا ما يقارب نصف دخلهم، في ظلّ ظروف اقتصادية وإنسانية استثنائية. ويتّهم الإدارة باتّباع سياسة ضغط اقتصادي تدفع بعض الموظفين إلى الاستقالة أو ترك العمل لعجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم المعيشية، معتبراً أن تقليص الرواتب والعقود، بالتزامن مع استهداف الموظفين القدامى، يستنزف الخبرات والكفاءات، تمهيداً لاستخدام نقص الطواقم ذريعة لإغلاق مزيد من المؤسسات. وفي هذا الإطار، يكشف عبد الله أن إدارة الوكالة استخدمت البند الوظيفي «9/109» لـ«إنهاء خدمات نحو 800 موظف، بينهم عاملون اقتربوا من سنّ التقاعد»، موضحاً أن هذا البند «يتيح فصل الموظف حتى لو كان مُثبَتاً، مقابل تعويضات محدودة لا تتناسب مع سنوات خدمته». ويتحدّث عن حالات لموظفين أصحاب استحقاقات مرتبطة بخدمة طويلة، حصلوا على تعويضات أقلّ بكثير ممّا توقّعوه، في ما يراه مسعًى من الإدارة للتخلّص من أعبائها المالية المتراكمة، وإخلاء المؤسسات من كوادرها القديمة، بما يسهّل إغلاقها لاحقاً تحت ذريعة نقص الموظفين أو التمويل».

> حماية العاملين في «الأونروا» جزء أساسي من حماية دور الوكالة تجاه اللاجئين

على أن التذرّع بالبعد المالي لا يبدو مُقنِعاً للّجان النقابية، التي تذهب إلى ربط ما يجري داخلها، في ظلّ ظروف اقتصادية وإنسانية استثنائية، بالأمن المتحدة الأميركية وإدارة «الأونروا» بالعمل على إضعاف الوكالة. ويستشهد عبد الله، في هذا الإطار، بتطبيق توصيات تقرير المراجعة المستقلّة المعروف بـ«كولونا»، الذي صدر عقب الاتهامات الإسرائيلية لبعض موظفي الوكالة بعد السابع من تشرين الأول 2023، لافتاً إلى أن التقرير «تضمّن 45 توصية نُفّذت 41 منها»، وشملت تغييرات في الأنظمة الإدارية والنقابية، بما فيها الاتحادات ودساتيرها. ويعتبر أن توظيف «الإصلاحات» الإدارية لتقليص الحماية الوظيفية وإضعاف الاتحادات يعزّز المخاوف من توجّه سياسي لتفكيك «الأونروا» تدريجياً. كذلك، يحذّر الشيخ من أن مواصلة النهج المُفْنِد آنفاً «ستُضعِف قدرة الوكالة على تقديم خدماتها وعلى الاستمرار»، مشدّداً على أن «حماية العاملين في المؤسسة جزء أساسي من حماية دور الوكالة تجاه اللاجئين». ويتحدّث عن التحضير لتحرّكات احتجاجية متلاحقة في مواجهة الاتحادات ودساتيرها.

«الأونروا» مُقصِّرة في حماية مواقعها

في جانب آخر من الأزمة، يتّهم عبد الله إدارة «الأونروا» بالتقصير في حماية مُنشآتها في القدس المحتلة، مشيراً إلى أن «اتحاد الموظفين» تلقّى منذ عام 2017 معلومات عن توجّهات لإخلاء مقرّ الوكالة في الشيخ جراح. إلى جانب مخاوف تتعلّق بـ«معهد قلنديا» و«مستشفى قلقيلية». وإذ يلفت إلى أن «الاتحاد» نقل تحذيراته إلى السلطة الفلسطينية، وأعاد إثارتها خلال تولّي معتز اشتية رئاسة الحكومة، فهو يؤكد أن إدارة الوكالة سارعت إلى التحضير لإخلاء مقرّ الشيخ جراح، وإفراغ المكاتب والمؤسسات الموجودة فيه، قبل أن تقطع إسرائيل المياه والكهرباء عنه، وهو ما يطرح أسئلة عمّا فعلته الإدارة لحماية الموقع. أمّا بشأن «معهد قلنديا»، المُقام على أرض تبلغ مساحتها نحو 86 دونماً، فيقول عبد الله إن «الاتحاد» أثار أيضاً مسألة الوثائق القانونية التي تثبت حقوق «الأونروا» فيه، فيما أجابته الإدارة بالحاجة إلى مراجعة الأردن للحصول على وثائق تتعلّق باستئجار الموقع، وهو ما لم يحدث طبعاً.

تقرير

المعارضة تنتزع «الكنيست»: الائتلاف الحكومي متعسّر

انتزع «معسكر التغيير» بقيادة غادي آيزنكوت رئاسة «الكنيست»، وبدا توظيف أغلبيته البرلمانية لدفع إلغاء تشريعات كانت أقرّتها حكومة بنيامين نتنياهو، وشكّلت المادة الأبرز للاستقطاب السياسي في الكيان، خلال السنوات الماضية. وجاء ذلك في وقت بقي فيه تشكيل الائتلاف الحكومي عالقاً عند الخلاف على هوية الشركاء وشروط التسوية معهم، تحديداً داخل «معسكر التغيير»، حيث الاتفاق على إخراج نتنياهو من رئاسة الحكومة، يقابله تبايُن على موقع الأخير المحتمل في أيّ ائتلاف مقبل؛ وهذا ما دلّ عليه لقاء زعيم «الليكود» مع زعيم حزب «بياحد»، نفتالي بينت.

وفاز متان كاهانا، مرشّح حزب «يشار»، برئاسة «الكنيست» الـ26، بحصوله على 66 صوتاً، مقابل 52 لمنافسه أوفير كاتس، مرشّح «الليكود». وأتاح دعم «الأحزاب العربية» لمعسكر آيزنكوت انتزاع رئاسة المجلس من معسكر نتنياهو، وتوسيع قدرة الأول على إدارة جدول الأعمال والتأثير في المسار التشريعي، قبل التوصّل إلى اتفاق حكومي. وسبق التصويت تفاهمٌ بين الطرفين على إجراء الانتخاب وتشكيل اللجان من دون مماطلة أو تعطيل إجرائي، في مقابل إرجاء بدء عمل اللجان المخصّصة لإلغاء قوانين «الإصلاح القضائي» حتى الإثنين المقبل. وفي خطابه الأول، تعهّد كاهانا بأن يكون «رئيساً لجميع أعضاء الكنيست، وأن يحترم المجلس أحكام المحاكم»، داعياً إلى «معالجة العلاقة بين السلطات بتوافق واسع». وبينما وصف آيزنكوت انتخاب كاهانا بأنه بداية «فصل جديد» في عمل المجلس، هاجم «الليكود» وحلفاؤه الرئيس الجديد بسبب «الدعم العربي الذي رجّح فوزه»، وهو ما أشّر إلى العنوان الذي يعتزم معسكر نتنياهو استخدامه لمواجهة خصومه وإحراجهم أمام جمهورهم.

وسيرعان ما انتقل هذا الاشتباك إلى ميدان التشريع، إذ أقرّ «الكنيست»، بالقراءة التمهيدية، مشروعات لإلغاء تعديل تركيبة «لجنة تعيين القضاة»، والقانون المتعلق بصلاحيات المستشارة القانونية للحكومة، و«قانون الإعلام» الذي دفع به وزير الاتصالات في حكومة نتنياهو، شلومو كراعي. وفي المقابل، طرح «الليكود» مشروعَي قانون لمنع عرقلة وضع «التفليق» في الأماكن العامة، وسحب حقوق عضو «الكنيست» الذي لا يعترف بـ«حماس منظمةً إرهابية». وفي حين غادر أعضاء «معسكر التغيير» القاعة ولم يشاركوا في التصويت، دعمت «الأحزاب الحريدية» كلا المشروعين. ووصف حزب «يشار»، من جهته، الخطوة بأنها «محاولة لدقّ إسفين بين مكوّنات المعسكر»، مشيراً إلى أن «الليكود» استعاد مقترحات لم يعمل على إقرارها خلال سنوات حكمه.

وبالتوازي مع المواجهة داخل «الكنيست»، أثار لقاء نتنياهو وبينت، الذي عُقد تحت عنوان «إحاطة أمنية»، اعتراضات داخل «معسكر التغيير»، الذي لم يتمّ إبلاغ قادته به. وقالت مصادر قريبة من بينت إن الأخير «يرفض المشاركة في حكومة يرأسها نتنياهو، لكنه يُبقي الباب مفتوحاً أمام حكومة وحدة يتولّى آيزنكوت رئاستها أولاً، ضمن اتفاق تناوب». وبحسب «القناة 13»، أقرّ بينت، خلال اجتماع قادة «معسكر التغيير»، بأن «لقاءه بنتنياهو كان سياسياً وأمنياً، وطرح خلاله حكومة وحدة يتولّى آيزنكوت رئاستها أولاً». وقابل بائير غولان وأفيغدور ليبرمان هذا الطرح بـ«رفض المشاركة في حكومة تضمّ نتنياهو بأي صيغة»، فيما دعا آيزنكوت إلى الإسراع في تشكيل حكومة، ولو كانت «ضيّقة ومؤقتة»، محذّراً من استمرار إضاعة الوقت. وحاول القادة احتواء هذا الخلاف ببيان مشترك أكد أولوية تشكيل حكومة برئاسة آيزنكوت، وإخراج نتنياهو من رئاسة الحكومة «في أقرب وقت». كما أكد يائير لبيد أنه وبينت يواصلان العمل لتشكيل «حكومة التغيير». غير أن الائتلاف على ذلك الهدف أبقى مسألة الشراكة مع نتنياهو معلّقة، بعدما أظهر النقاش أن بعض أطراف المعسكر يقبل بحث عودة «بيبي» إلى رئاسة الحكومة ضمن التناوب، فيما يرفض آخرون مشاركته من الأساس.

وتزيد مواقف «الأحزاب الحريدية» تعقيد حسابات الائتلاف. فحزب «يهوت هتوراه»، الذي يواصل اتصالاته بمعسكر آيزنكوت، صوّت لمصلحة كاتس، مرشح «الليكود»، في انتخابات رئاسة «الكنيست»، ووقف إلى جانب معسكر نتنياهو في مواجهة إلغاء أجزاء من «الإصلاح القضائي»، كما دعم مشروعَي «الليكود». وفي حين تشير مواصلته التفاوض، بالتوازي مع عمليات التصويت تلك، إلى تمسّكه بهامش مناورة بين الطرفين، يبقى ملف التجنيد أبرز اختبارات التفاهم معه، لا سيما في ظل صعوبة التوفيق بين مطالبه ومواقف شركاء آيزنكوت. والظاهر أن نتنياهو يسعى إلى استثمار التباينات بهدف استمالة «الحريديم»، في حين يتوقف تقدّم آيزنكوت نحو على حسم خلافات شركائه، ضمن خيارين: المضي في بحث التناوب مع نتنياهو، أو تأمين أغلبية لصيغة حكومية تستبعد الأخير، وتتجاوز عقدة التجنيد والخلاف على الاستعانة بالأحزاب العربية.

(الأخبار)

الحدث

تحفّز إيراني لإفشال التلاعب بالتوازنات
الزيدي يسترضي ترامب... في الزمن الخطأ

حسين إبراهيم

ما يحاول رئيس الحكومة العراقية، علي الزيدي، تنفيذه في العراق اليوم، كان رسمه له الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خلال لقائهما في البيت الأبيض في 14 تموز 2026، حيث أبدى الضيف «إعجابه بأميركا» بحسب قول ترامب، الذي كان يعني فعلياً إعجابه به، في حين وصف المضيف الزيدي بـ«البطل الجديد» و«الشاب الوسيم». وتلك أوصافٌ عادةً ما يغدقها الرؤساء الأميركيون على مَن يريدون منهم تنفيذ اجتدتهم على حساب بلدانهم، وسبق أن فعلها الرئيس الأسبق، جورج بوش الابن، عندما التفت إلى محمد دحلان، وقال إن «هذا الشاب يعجبني»، لتنطلق بعدها رحلة دحلان من الإمارات، ويشرع في لعب أدوار تمتدّ من قطاع غزة، إلى مخيم عين الحلوة، إلى السودان. لكنّ الفارق أن الزيدي يُظهر حماسه هذا لتنفيذ تعليمات ترامب، في زمن لفظ فيه الناخبون الأميركيون رئيسهم الذي ثبّت لهم بالوجه الشرعي أنه متورّط في الجنون. فالرئيس الذي نجح لسنوات في خداع الكثيرين منهم بأنه آتٍ لإعادة أميركا إلى عظمتها المفقودة، سرعان ما غطس في وحول حرب غير مبرّرة لا يعرف كيف يخرج منها، وربّما تكلّفه إرثه السياسي بكامله، ومعه مستقبل تيّاره الذي أراد له أن يعمّر من بعده.

في اللقاء المُشار إليه آنفاً بين الزيدي وترامب، لم يكن الأخير قد اقتنع بعد بفشل الحرب ضدّ إيران، وهو أقنع الأول ربّما بأن العراق سيتخلّص من «العبء الإيراني»، وأن حُكمه له سيستمر طويلاً. لكنّ الخطير أن العراق بالنسبة إلى إيران يختلف عن كلّ الدول الأخرى، حليفةً كانت أو غير حليفة. فمن هذه الخاصرة، شنّ صدام حسين حرباً دامت ثماني سنوات بدعم خليجي وأميركي وغربي، وأنهكت اقتصاد الثورة الوليدة التي ما زالت تواجه منذ ذلك الحين حروباً مختلفة وعقوبات قاتلة لأيّ نمو ورفاه. ومنها، جاءت أميركا إلى جوار إيران حيث سادت علاقة صراعية أخذت أشكالاً عديدة على مدى 23 عاماً، وانتهت بالحرب الشاملة عليها بهدف إسقاط نظامها أو تفتيتها.

ما حصل في لقاء تموز، بدا أقرب إلى مسرحية تقضي بانسحاب 2500 جندي أميركي لا يقدّمون ولا يؤخّرون، وفوق ذلك كانوا عرضة للهجمات المستمرة، في مقابل إشارة فتنة داخلية ستمزّق البلد تمزيقاً، إذا ما وصل إليها. وبالفعل، ظهر الزيدي عند مستوى أمل مُضيفه فيه، إذ تعهّد أمامه علناً بأنه لن يسمح لأيّ جهة بحمل السلاح خارج إطار الدولة بعد انتهاء مهمّة قوات «التحالف الدولي»، نهاية أيلول الماضي. وفي ضوء ما تقدّم، سيكون من السذاجة افتراض أن إيران، في ظلّ حرب أميركية - إسرائيلية شرسة، ستسمح بتحوّل العراق إلى ساحة معادية مرّة أخرى، إلّا أنها تتصرّف في الحالة العراقية، منذ الغزو الأميركي، بعقلية تفكيك الأزمات لا المواجهة، كونها تملك الأدوات لذلك، وكونها تعترف بالتعايش مع الولايات المتحدة في رعاية الصيغة العراقية التي ولدت بعد الغزو، والتي لم يحن الوقت لإحداث تحوّل كبير فيها، لا من قبل واشنطن ولا من قبل طهران. لكنّ الأخيرة معنيّة بأن يبقى العراق على حالة من الاستتباب، في انتظار ما ستنتهي إليه المواجهة الكبرى الدائرة في المنطقة.

في كثير من الحالات، بدءاً من حروب إسناد غزة وحتى الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، ثبُت أن طهران تخص الحالة العراقية بمراعاة خاطر أكثر من ما تفعل في أيّ مكان آخر تملك فيه نفوذاً. فهل كان من الممكن تصوُّر أن تعلن الفصائل العراقية أنها أوقفت هجماتها ضدّ الأميركيين من دون موافقة إيران؟ وأن تعلن قبل ذلك وقف هجماتها حتى على إسرائيل في ذروة حرب إبادة قطاع غزة؟ وفق هذه الطريقة التي تتعامل بها إيران، فإن الزيدي لن يستطيع، حتى إذا أراد - ولا يجب افتراض أنه يريد -، التسبّب باقتتال داخلي في البلد الذي يحتلّ الموقع التنفيذي الأول فيه، ومهمّته الأولى قيادته إلى وضع أفضل، لا إلى حرب أهلية. فالرجل لم يأتِ بانتخاب شعبي مباشر يعطيه الشرعية والتفويض لاتخاذ إجراءات من النوع الذي يهدّد به في جرف الصخر، حتى لو كان على الورق يملك الصلاحية القانونية في فعله، بل هو جاء بدعم من «الإطار التنسيقي» الذي رشّحه للمنصب، ثم

> **الزيدي لم يأتِ بانتخاب شعبي مباشر يعطيه الشرعية لاتخاذ إجراءات من النوع الذي أقدم عليه**

أمّن له الثقة بالحكومة في البرلمان، وأغلب قادته أبلغوه معارضتهم لتوجّهه في جرف الصخر.

صحيح أن العراق فيه مشاكل كثيرة تحتاج إلى معالجة، وهي استعصت على الحكومات المتعاقبة منذ الغزو الأميركي، بل تنامت في ظلّها، ضمن ما يسمّيه العراقيون نظام المُحاصصة. وصحيح كذلك أن ثقة تلويحاً أميركياً بعقوبات على العراق إن لم يستجب لمطالب واشنطن بنزع سلاح الفصائل، لكن ما هو غير مُبرّر، الخلط بين الأمرين، وهذا بالضبط ما فعله الزيدي، حين انتقل من ملف تهريب النفط في جرف الصخر، إلى ملف نزع السلاح. وهو انتقال من شأنه إضعاف موقفه بشكل كبير، ولا سيما أن بعض قادة «الإطار» الذين يدعمونه، هم أنفسهم من مثّلوا رموز المُحاصصة منذ عام 2003، ومَن جمعوا في المُحاباة بين واشنطن وطهران.

الزيدي تعهد لترامب بنزع السلاح خارج إطار الدولة (من الويب)



اليمن

وصول طلائع القوات السورية إلى جيزان
السعودية تسخّن جبهات الحدود

صنعاء – رشيد الحداد

بعد فشلها الكبير في الجبهات الغربية كافة، اتجهت السعودية نحو التصعيد في جبهات مأرب والجوف شرقي اليمن. ورغم اشتداد المواجهات في تلك الجبهات بين قوات صنعاء والفصائل التابعة لحزب «الإصلاح»، شمال غربي مدينة مأرب، وفي صحراء العلم جنوبي محافظة الجوف، من دون تمكّن الفصائل من تحقيق تقدّم على الأرض، فإن الرياض دفعت بتعزيزات كبيرة إلى هناك خلال اليومين الماضيين، في محاولة لإحداث اختراق يعوّضها خسارة جبهة جنوب باب المندب. وأكّدت مصادر عسكرية وقبلية، لـ«الأخبار»، وصول عشرات المدرّعات والآليات العسكرية السعودية الحديثة إلى مدينة مأرب، مساء أول من أمس، قادمةً من منطقة عسير جنوب شرقي المملكة، مشيرةً إلى أن هذا التطوّر تزامن مع قيام قائد القوات السعودية في مأرب، فارس الشمري، بعقد اجتماعات عدة مع قيادات عسكرية تتبع وزارة الدفاع في حكومة عدن، وأخرى تتبع «الإصلاح»، أكّد خلالها استمرار دعم بلاده للجبهات الشرقية كافة، واعتزامها التصعيد في مأرب ومُضاعفة الضغط على الجوف، وذلك لإحداث اختراق يمكّن الفصائل الموالية لها من التقدّم في اتجاه صنعاء.

ودفعت الرياض بالمئات من عناصر قوات طارق صالح، من الذين انسحبوا من مديرية رأس العارة والمضاربة غربي محافظة لحج، إلى جبهة بيحان جنوبي مأرب. ووفق المصادر العسكرية، فإنّ لجنة سعودية تولّت مهمّة تفويج المئات من عناصر الألوية التي كانت تُسمّى «حراس الجمهورية» في الساحل الغربي، إلى تلك الجبهة. وجاء ذلك في أعقاب رفض «المجلس الانتقالي الجنوبي» السماح للألوية المُشار إليها بالدخول إلى مدينة عدن، الإثنين الماضي. وأفادت مصادر مطّلعة في جبهة ميدي شمالي محافظة حجة، بدورها، بأن توجيهات سعودية قضت بنقل عدد من الألوية العسكرية التابعة لقوات «الطوارئ»، من جبهات البقع وكتاف وباقم، شمالي محافظة صعدة على الحد الجنوبي للمملكة، إلى الجوف. وأشارت إلى أن نقل «الفرقة الرابعة طوارئ» تزامن مع وصول طلائع مقاتلين من سوريا إلى منطقة جيزان، مضيفةً أن السعودية تنوي استبدال معظم الفصائل اليمنية التابعة لها والمتمركزة على حدودها الجنوبية بقوات باكستانية وسورية وسودانية.

واعتبر مراقبون في صنعاء أن هذه الخطوة تعكس مخاوف السعودية من تصعيد محتمل من جانب «أنصار الله» على جبهات الحدود، ولا سيما مع توجّه الرياض إلى التصعيد في جبهات مأرب والجوف. ودعا مصدر عسكري في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، الحشود التابعة للمملكة في محافظتَي مأرب والجوف إلى تلافي تكرار ما حدث في جبهات الساحل الغربي، وريف تعز الجنوبي، وغرب محافظة لحج، مؤكداً أن أيّ تصعيد مُكثّف في جبهات الجوف ومأرب سيُقابل بردّ قوي، ملمّحاً إلى احتمال سقوط أهمّ المحافظات النفطية، في إشارة إلى مأرب وشبوة والجوف. وكانت شهدت جبهات مأرب الشمالية الغربية مواجهات عنيفة بين قوات صنعاء والفصائل التابعة لـ«الإصلاح»، تحديداً في محيط منطقة الأسدام، مركز مديرية رغوان، التي سقط نحو 80% منها تحت سيطرة تلك القوات. ورغم تكثيف الطيران السعودي غاراته، التي تجاوزت 40 غارة، منها 11 على منطقة الجوبة التي كانت تتبع «الإصلاح»، و5 على مديرية مجزر التي زعمت وسائل إعلام تابعة للحزب أنها سقطت في يد الأخير، اعترف قائد «اللواء 48 حرس حدود»، منصور ثوابة، بأن رغوان، التي تُعدّ الحامية الغربية لمدينة مأرب، باتت في قبضة «أنصار الله»، التي تجاوزت حدود وادي حلحلان في محيط المدينة. ونشرت الحركة، من جهتها، مشاهد لطرد الحشود السعودية من المديرية، التي تُعدّ الثالثة عشرة التي تسقط تحت سيطرتها من إجمالي 14 مديرية في محافظة مأرب. كما شهدت الجوف مواجهات عنيفة في جبهة حويشان شرقي المحافظة، من دون أن يؤدّي ذلك إلى أيّ تغيير في خريطة السيطرة، علماً أن قوات صنعاء كانت تمكّنت من إخراج تشكيلات «الطوارئ» من محيط منطقة الحيطة.

خراب احدثته غارة سعودية استهدفت مصنعا للأسفنج في الحديدة (من الويب)



> **السعودية تنوي استبدال الفصائل اليمنية المرابطة على حدودها الجنوبية بقوات باكستانية وسورية وسودانية**

تقرير



لصة مخاوف عميقة لدى الأوساط المسيحية، خصوصاً في ظلّ غياب الشفافية لدى السلطات (من الويب)

الاعتداء على المطران عربش: مسيحيّو سوريا لا يأمنون

عامر علي

في حادثة اعتداء جديدة تطاول المسيحيين في سوريا، تعرّض المطران يوحنا عبدو عربش، رئيس أساقفة أبرشية حمص وحماة وبيرود وتوابعها للروم الملكيين الكاثوليك، لاعتداء من قبل مسلّحين مجهولين اقتحموا مكتبه في دار المطرانية المُلحقة بكنيسة سيدة السلام في حمص، حيث قيّدوه وسرقوا محتويات المكتب. وأثارت الحادثة، التي وقعت السبت الماضي ولم تكشف عنها الكنيسة حتى أول من أمس، غضباً واسعاً في الأوساط المسيحية، ولا سيما أنها جاءت قبل أسابيع قليلة من عيد الميلاد، الذي شهد، كغيره من المناسبات المسيحية، خلال الفترة الماضية، اعتداءات دفعت بعض الكنائس إلى إلغاء المظاهر الاحتفالية، فضلاً عن أن الواقعة الأحدث استهدفت شخصية ذات مكانة، إذ لا يقتصر دور عربش (74 عاماً) على رئاسة الأبرشية، بل يُعدّ من أبرز الوجوه الكنسية والإغاثية في سوريا، وهو تولّى رئاسة منظمة «كاريتاس سوريا» وشارك خلال سنوات الحرب في إدارة برامج إنسانية وإغاثية، وأخرى لإعادة تأهيل المنازل والمنشآت المتضرّرة.

وفيما اكتفت المطرانية ببيان شديد الاقتضاب أعلنت فيه أن المطران بصحة جيدة، وأن الجهات الأمنية باشرت التحقيق لكشف هوية المنفّذين وملابسات الحادثة، دان «المرصد الآشوري لحقوق الإنسان» الاقتحام، معتبراً أنه لا يمثّل اعتداءً على رجل دين فحسب، بل انتهاكاً لحرمة مؤسسة دينية. وحذّر المرصد من أن تكرار هذه الحوادث من شأنه تعميق القلق لدى المسيحيين على مستقبل وجودهم في سوريا، مطالباً السلطات بالكشف السريع عن نتائج التحقيق، وملاحقة المسؤولين، وتوفير الحماية للمؤسسات الدينية والعاملين فيها. وفي بيان مشترك وقّعه بطاركة الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والروم الملكيين الكاثوليك، اعتبر هؤلاء، بدورهم، أن الاعتداءات التي تطاول السوريين، والمسيحيين بصورة خاصة، «ليست ولم تكن يوماً حوادث فردية»، رابطين الاعتداء على عربش بعمليات الخطف وطلب الفدية التي شهدتها السقيلبية ومناطق أخرى، وطاولت شخصيات مسيحية، كان آخرها الصائغ ماهر سنكري. وانتقد البيان ما وصفه بعجز السلطات المختصّة عن توفير الأمن، ذاهباً إلى أن «تكرار الحوادث من دون ردّ فعل أو إعلان نتائج التحقيقات يضع علامة استفهام كبرى على مستقبل المسيحيين في البلاد». وطالب بوقف الاعتداءات ومحاسبة مرتكبيها، مؤكداً أن المسيحيين «ليسوا مكسر عصا»، وأن علاقتهم ببقية السوريين ينبغي أن تقوم على المواطنة الكاملة وصون السلم الأهلي.

وتكشف تلك المواقف عن مخاوف عميقة لدى الأوساط المسيحية، خصوصاً في ظلّ غياب الشفافية لدى السلطات، التي أعلنت أكثر من مرّة فتح تحقيقات في اعتداءات طاولت مسيحيين، من دون أن تكشف نتائجها في معظم القضايا، فضلاً عن صعود شخصيات من جماعات متشدّدة إلى مناصب حكومية. ويأتي الاعتداء على عربش، عشية عيد الميلاد، في وقت تحوّلت فيه الأعياد، منذ سقوط النظام السابق، إلى محطّات اختبار لقدرة السلطات الانتقالية على ضبط الأمن، وحماية الكنائس، وضمان قدرة المسيحيين على إحياء أعيادهم في العلن، وخروجهم إلى الشوارع والساحات بمناسبتها. ومع عدم تسجيل نجاح في تلك الاختبارات، واستمرار إفلات مرتكبي الانتهاكات من المحاسبة، دعت قيادات كنسية، في كانون الأول 2024، إلى تخفيف المظاهر الخارجية للعيد، وسط حالة من الترقّب أعقبت الاعتداء على مطرانية حماة وإحراق شجرة الميلاد في السقيلبية. وتكرّر هذا الانكفاء خلال العام الجاري، حين ألغت كنائس في دمشق ومدن أخرى مسيرات الكشافة والموسيقى والتطوافات في أحد الشعانين، تضامناً مع السقيلبية واحتجاجاً على أعمال العنف التي شهدتها. ومن ثمّ، أعلنت لجان الرعايا المسيحية في صيدنايا، في آب الماضي، حصر أعياد التجلّي والسيدة والصليب داخل الكنائس، احتجاجاً على اعتقال عدد من أبناء البلدة واستمرار الخطف والمخاوف الأمنية.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تُعلن بلدية زوق مكايل عن وضع جداول التكاليف الأساسية العائدة لسنة /2026/ قيد التحصيل.
فعلى المُكلفين تأدية ما عليهم من رسوم خلال شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية وإلا تعرضوا لغرامة قدرها اثنان بالمية عن كُل شهر تأخير.
يحقّ لكُل مُكلف أن يعترض على أي من الرسوم الواردة في الجداول المذكورة غير أن الاعتراض لا يوقف التحصيل.
زوق مكايل في: 2026/11/5
رئيس بلدية زوق مكايل
إلياس البعينو
التكليف 248

إنذار عام بمثابة إنذار شخصي

تطلب بلدية زوق مكايل من المُكلفين الذين لم يُسددوا الرسوم المُتوجبة عليهم لغاية سنة /2025/ المبادرة إلى تسديدها في مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وإلا عمدت البلدية إلى تطبيق المادة / 113/ من قانون الرسوم البلدية والتي تنص على حجز أموال المُكلف المنقولة وغير المنقولة وبيعها بالمزاد العلني ويُعتبر هذا الإنذار بمثابة تبليغ شخصي لكُل مُكلف وقاطعاً لمُرور الزمن.
زوق مكايل في: 2026/11/5
رئيس بلدية زوق مكايل
إلياس البعينو
التكليف 248

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية مديرية المالية العامة - مُديرية الواردات - المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار الدائرة الإدارية المُكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:
اسم المُكلف ، الرقم الضريبي ، رقم البريد المضمون ، تاريخ الزيارة الثانية ، تاريخ اللصق
مدرسة الصفاء - مشمش إبراهيم بركات، 244340 ، RR195788040LB ، 2026/9/4 ، 2026/9/23
تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 243

إعلان

أمانة السجل التجاري في البقاع - شطب قُيود محل تجاري.
بناءً للطلب تاريخ 2026/10/22 تقرر بتاريخ 2026/10/27 شطب قُيود محل تجاري المعروف باسم: (خديجة اكرم يزبك) المُسجلة تحت رقم 2007/4000982 البقاع
لكُل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.
أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت - الغُرفة السابعة العقارية برئاسة القاضي ناتالي الهبر وعُضوية القاضيين الحاج وداغر.
رقم الأوراق: 2026/138
الجهة المُستدعية: سارة مصطفى المصري.
الجهة المُستدعى بوجهها: محمد علي أحمد الفيل وحسن أحمد الفيل.
الجهة المطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة: ورثة المرحوم حسن أحمد الفيل وهم: أمين وخضر وسناء ونجاح ومنى أحمد الفيل وورثة المرحوم محمد علي أحمد الفيل وهم: نازك أحمد الدرزي وعمر وليال وفوزيه وريم محمد علي الفيل.
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية: بتاريخ 2026/7/21 والمُسجل تحت الرقم 2026/138 والذي تطلب بموجبه اتخاذ القرار في غُرفة المذاكرة بوضع إشارة الاستدعاء الحالي على الصحيفة العينية القسم رقم /8/ من العقار رقم /3548/ من منطقة المزرعة العقارية وإبلاغ المُستدعى ضدهم نسخة عن الاستدعاء الحالي وتكليفهم الجواب ضمن المُهلة القانونية وتعيين خبير للكشف على القسم رقم /8/ من العقار رقم /3548/ من منطقة المزرعة العقارية ووصفه وصفاً دقيقاً وتبيان ما إذا كان قابل للقسمة العينية بين الشركاء أو تخمينه تمهيداً للبيع في المزاد العلني وإصدار القرار بإزالة الشيوع في القسم رقم /8/ من العقار رقم /3548/ من منطقة المزرعة العقارية وتضمين المُستدعى ضدهم الرسوم والنفقات كافة بالإضافة إلى جميع اللوائح والقرارات الصادرة في هذه الدعوى.
فيقتضي عليكم الحُضور إلى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مُصدق أصولاً لتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.
رئيس القلم
رهجي مخايل



حرب الإبادة

«أمازون» في خدمة الإبادة
وجوه الفلسطينيين بنك أهداف

تتجاوز الشراكة بين «أمازون» وقوات الاحتلال الإسرائيلي حدود الخدمات التكنولوجية، لتطال منظومة المراقبة والاستهداف في حرب الإبادة على غزة. تحقيق بريطاني يكشف تخزين ملايين صور الفلسطينيين وتحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي، في ظلّ تحويل بيانات شعب بأكمله إلى أدوات استخباراتية، واختزال أرواح المدنيين في حسابات عسكرية تحت مسمّى «الأضرار الجانبية»



علي سرور

يُعرَّف الاحتلال سياسياً بأنّه فرض سيطرة قوة خارجية على شعب من دون رضاه، إذ تُصبح الأرض خاضعة لسلطة القوات المعادية ويُحرم السكان الأصليون من التمثيل السياسي وحقّ تقرير المصير.

أمّا في حالة فلسطين، فالاحتلال الإسرائيلي يتفوّق على نفسه من ناحية ابتكار أساليب عدوانية جديدة تتجاوز الأطر التقليدية. إذ كشف تقرير بريطاني حديث عن تحويل تل أبيب الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى حقل تجارب لآخر «صيحات» تقنيات المراقبة. بعد احتلال الأراضي، انتقل الاحتلال إلى العالم الرقمي الذي استحال ساحة للتعدّي على الحريّات الشخصية للفلسطينيين من خلال تصوير ملايين الوجوه خلسة وإدخالها في مراكز البيانات التابعة لشركة «أمازون». أمّا الهدف من هذه السرقة الرقمية، فهو تحليلها لبناء بنك أهداف يتّكئ عليه الاحتلال لتحديد ضحاياه. ونتيجة لذلك، ارتقى عشرات الآف المدنيين الفلسطينيين جرّاء الثغرات التي لا تُحصى في هذه الأنظمة المؤتمتة والمرفوضة من قبل الأمم المتحدة، أو بسبب لا مبالاة الاحتلال بـ «الأضرار الجانبية» المعروفة مسبقاً لضرباته.

شريك الإبادة

يوم الإثنين الماضي، كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أنّ القوات الإسرائيلية حمّلت نحو 3,5 ملايين صورة على منصّة السحابة الإلكترونية التابعة لشركة «أمازون» بهدف استخدام تقنية التعرّف إلى الوجوه الخاصّة بالشركة الأميركية لتحليل صور الفلسطينيين. وتُظهر الوثائق المسرّبة أنّ الصور نُقلت خلال الأشهر الأولى من القصف الجوي المدمّر والهجوم البري الإسرائيلي على غزة، بهدف تلبية المتطلّبات التكنولوجية لتحديد مزيد من الأهداف في القطاع. ولم تنحصر مجموعة الصور الضخمة بقطاع غزة، إذ شملت أيضاً فلسطينيّي الضفة الغربية.

من جهتها، بدأت «أمازون» تحليل الصور في بدايات عام 2024، عبر استخدام تقنية «ريكوغنيشن» للتعرف إلى الوجوه، وهي منصّة تحليل صور مدعومة بالذكاء الاصطناعي. وقد واجه عملاق التكنولوجيا الأميركي انتقادات في السابق بسبب تعدّي التقنيّة على البيانات الشخصية من دون الحصول على موافقة مسبقة. لكن الأخطر من ذلك، أنّ سرقة صور الفلسطينيين استُخدمت لأهداف عسكرية وأمنية وأدّت إلى استشهاد وإعتقال الآلاف منهم. علماً أنّ الشريحة الأكبر كانت من المدنيين الذين سقطوا جرّاء هامش الخطأ الفضفاض لهذه البرمجيات. في هذا الإطار، أشار تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن اختبار القوات الإسرائيلية إلى تقنيات متاحة تجارياً للكشف عن الوجوه وسط الحشود في غزة وعبر لقطات الطائرات المسيّرة، مما أدّى في حالات عدّة إلى تصنيف المدنيين على أنّهم مسلّحون.

> **حمّلت القوات الإسرائيلية نحو 3,5 ملايين صورة على منصّة السحابة الإلكترونية**

ووفقاً للوثائق التي حصلت عليها «الغارديان»، نقلت «إسرائيل» كميات هائلة من البيانات إلى مراكز بيانات «أمازون» بالقرب من تل أبيب، وتضمّنت مواد استخباراتية حساسة ومعلومات عن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وتولّى قسم «رولينغ ستون» الذي ينتمي إلى وحدة برمجيات عسكرية، تحليل هذه البيانات. وقد استمدّ هذا القسم اسمه من نظام تستخدمه القوات الإسرائيلية على نطاق واسع، ويعدّ بمثابة مستودع مركزي للمعلومات المتعلّقة بالفلسطينيين المقيمين في غزة والضفة الغربية.

ووفق ما نقلته الصحيفة البريطانية عن مصادر عسكرية، بدأت القوات الإسرائيلية، بعد الغزو البري لغزة، بعمليات جمع صور للفلسطينيين بشكل روتيني واسع، من خلال تهجيرهم قسراً جرّاء حملات القصف، ثمّ استغلال مرورهم أمام الكاميرات المثبّتة في نقاط التفتيش المستحدثة داخل القطاع. وكشف المصدر العسكري أنّ الاستعانة بالبنية التحتية السحابية لـ «أمازون» أتى بسبب «العدد الهائل» للصور التي جُمعت عند نقاط التفتيش.

في هذا السياق، تلجأ «إسرائيل» منذ فترة طويلة إلى تقنية التعرف إلى الوجه، لا سيّما في الضفة الغربية. ويعدّ مسح الوجه إجراءً روتينياً عند نقاط التفتيش، في حين يستخدم الجنود الإسرائيليون تطبيقات مخصصة للهواتف الذكية لجمع صور الفلسطينيين، ومنها تطبيق «بلو وولف».

عسكرة «أمازون»

سلّطت الملفات المسرّبة الضوء على انخراط البنية التحتية لـ «أمازون ويب سيرفيسز» في دعم الاحتلال عبر جمع ومعالجة البيانات الشخصية للفلسطينيين. وتُشير المعطيات الجديدة إلى أنّ العلاقة بين القوات الإسرائيلية وعملاق التكنولوجيا الذي أسّسه الملياردير جيف بيزوس، تعمّقت خلال فترة اتهمت فيها الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية «إسرائيل» بارتكاب جرائم حرب وإبادة الجماعية. في مواجهة ما كشفته صحيفة «الغارديان»، ادّعى متحدّث باسم «أمازون» أنّ الشركة «لا تعلم» بمضمون البيانات التي يحتفظ بها عملاؤها في سحابتها، وأضاف: «نحن نحترم خصوصية زبائننا ولا نناقش علاقتنا بهم بلا موافقتهم».

من جهة أخرى، تشير الوثائق إلى أنّ قسم «رولينغ ستون» هو من بين أبرز العملاء العسكريين الإسرائيليين لدى «أمازون»، إضافة إلى استحداث خطط منذ عام 2023 لنقل جميع قواعد البيانات من الخوادم العسكرية الإسرائيلية إلى سحابة «أمازون ويب سيرفيسز». ويُستخدم نظام «رولينغ ستون» من قبل القوات الإسرائيلية منذ عقود، ويتم تحديثه باستمرار، كما يتضمّن بيانات مثل التفاصيل الشخصية والعائلية الأساسية، والممتلكات العقارية، ومعلومات عن عبور نقاط التفتيش، وتصاريح العمل وغيرها من التفاصيل الشخصية للفلسطينيين. وكشف جندي إسرائيلي أدلى بشهادته لمنظمة «كسر الصمت» عن جمع «إسرائيل» لسجلات الفلسطينيين في غزة والضفة، إلى جانب ملايين الصور الفوتوغرافية لكلّ مقيم بمجرّد بلوغه 16 عاماً.

«الأضرار الجانبية»

من جانب آخر، كشف تقرير «الغارديان» عن عمق العلاقة بين عملاق التكنولوجيا و«إسرائيل» التي وصلت إلى مرحلة الانصهار. في أوائل عام 2024، عملت مجموعة من الجنود الإسرائيليين من داخل مكاتب «أمازون» في تل أبيب، الواقعة في الطابق الثامن والعشرين لأحد أطول ناطحات السحاب في المدينة. وتركّز اهتمام الفريق الصغير على استكشاف سبل تعزيز استخدام البنية التحتية السحابية للشركة من أجل تشغيل برنامج التعرف إلى الوجوه في القطاع. ولم ينفِ المتحدث باسم «أمازون» الأمر، قائلاً إنّ القوات الإسرائيلية «تزور مكاتبنا بانتظام لحضور جلسات إحاطة واجتماعات».

العلاقة بين الطرفين تعود إلى ما قبل حرب الإبادة. في عام 2021، أطلقا «مشروع نيمبوس» الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات، ويتضمّن شروطاً غير عادية تمنع الشركات الأميركية من تقييد أو تعليق استخدام الحكومة والقوات الإسرائيلية للخدمات السحابية، ولو انتهكت تل أبيب شروط الخدمة. وكجزء من هذا المشروع، افتتحت «أمازون ويب سيرفيسز» مراكز بيانات في الكيان العبري في أوائل عام 2023، أي قبل أشهر من بدء العدوان، مما سمح للقوات الإسرائيلية بنقل البيانات من خوادمها إلى مراكز الشركة. وتعكس هذه السياسة استراتيجية القوات الإسرائيلية بالاعتماد على شركات التكنولوجيا الأميركية الكبرى لتلبية متطلّبات الحرب، لجهة توسيع سعة تخزين البيانات بشكل سريع والاعتماد على القدرة الحاسوبية المتطورة والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

في سياق متصل، كشف الفيلم الوثائقي «نازا» الذي شاركت «الغارديان» في إنتاجه، عن الآليات المتّبعة التي أدّت إلى استشهاد مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة. واستند العمل إلى شهادات 24 شخصاً عملوا مع القوات الإسرائيلية، بينهم جنود وضباط استخبارات. وتتناول شهاداتهم أساليب مراقبة الفلسطينيين واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحديد الأهداف المحتملة وكيفية تقدير عدد المدنيين المتوقع قتلهم قبل تنفيذ الضربات. ويحمل الفيلم الوثائقي الاختصار العبري لعبارة «الأضرار الجانبية»، أي الضحايا المدنيين الأبرياء للضربات الإسرائيلية. وفي إحدى الإفادات، يروي أحد المشاركين أنّه تلقى موافقة على شنّ ضربة تستهدف عنصراً واحداً من حركة «حماس» رغم تقدير احتمال مقتل 500 مدني جرّاء العملية.

تستضيف مدريد، يومَي 20 و21 تشرين الثاني، مؤتمراً دولياً يجمع سياسيين وبرلمانيين وحقوقيين وناشطين عرباً وأوروبيين، سعياً إلى تحويل التضامن الشعبي مع فلسطين إلى ضغوط سياسية وملاحقات قضائية لإسرائيل. ويبحث المشاركون آليات محاسبة المسؤولين الإسرائيليين، ووقف تسليح تل أبيب، وتعزيز حركة المقاطعة، وتثبيت التحوّل في الرأي العام الغربي

مدريد تجمع مناصري فلسطين: محاصرة إسرائيل سياسياً وقانونياً

يجتمع المئات من السياسيين والناشطين العرب والأوروبيين في مدريد من خلال مؤتمر يحمل عنوان «أوروبا من أجل فلسطين: نحو العدالة والمحاسبة» يومي 20 و21 تشرين الثاني (نوفمبر). خطوة تهدف لنقل التضامن مع فلسطين من الشارع إلى خطوات سياسية وقانونية أكثر فاعلية، وتثبيت التحوّل الذي شهدته المجتمعات الغربية في مواقفها من القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

المؤتمر الذي تنظّمه «الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين» بالتعاون مع البرلماني الإسباني مانويل بينيدا، يشارك فيه برلمانيون وشخصيات سياسية وقانونية وأكاديمية وإعلامية وممثلون عن تيارات يسارية ووطنية ومجموعات مناصرة لفلسطين، أبرزهم المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانشيسكا البانيزي، إضافة إلى ماندیلا ماندیلا، حفيد نيلسون ماندیلا، الذي شارك في أسطول الحرية وتعرض للاعتقال والاعتداء من قبل القوات الإسرائيلية.

ومن لبنان سيشارك النائب الياس جرادي، فيما تشارك فلسطين بشخصيتين بارزتين، هما رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المطران عطا الله حنا، ورئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي. كذلك، يحضر ممثلون عن الحركات الشعبية والتضامنية من لبنان وفلسطين والمغرب وتونس والجزائر ومصر، إلى جانب دول عربية أخرى.

من التضامن الشعبي إلى ملاحقة مجرمي الحرب

يهدف المؤتمر إلى مخاطبة الرأي العام الأوروبي والغربي بلغته السياسية والقانونية، وتوجيه تحية إلى الشعوب والمؤسسات التي اتخذت مواقف جريئة، وخرجت في تظاهرات حاشدة وغير مسبوقة تأييداً لفلسطين ورفضاً لحرب الإبادة الإسرائيلية، وفق ما يقوله أمين سرّ «الحملة العربية للعودة إلى فلسطين» عبد الملك سكرية.

وبعدما تمكّنت الرواية الفلسطينية من الوصول إلى الرأي العام الغربي، مدعومةً بالأدلة والوثائق والوقائع، تسعى الحملة إلى تفعيل التعاون والتشبيك مع البرلمانيين والسياسيين الأوروبيين، للانتقال إلى خطوات عملية، أبرزها متابعة المحاكمات الدولية المتعلقة بجرائم الحرب الإسرائيلية بحق المدنيين والقطاع الصحي، وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين أمام المحاكم المحلية في مختلف البلدان، بما يسهم في تضييق قدرتهم على التنقل والزيارة من دون ملاحقة قضائية. في هذا السياق، يشدّد سكرية على أهمية تحويل التحوّل الحاصل في الرأي العام الغربي إلى موقف مستدام، لا مجرّد رد فعل مؤقت على مشاهد المجازر والدمار في غزة. فالعدو يرصد أموالاً طائلة لإعادة تضليل الرأي العام الغربي، من خلال الترويج لرواية تربط المقاومة بالإرهاب، وهو ما يجعل تثبيت التحوّل الحاصل وتعزيزه جزءاً أساسياً من معركة الوعي.

مواجهة سلاح «معاداة السامية» وتوسيع المقاطعة

من بين الملفات التي يعتزم المؤتمر التركيز عليها، مواجهة تهمة «معاداة السامية» التي تُستخدم لمحاصرة المتضامنين مع فلسطين، ولا سيما حركات المقاطعة، وفي مقدمتها «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS). ويرى سكرية أنّ هذه التهمة فقدت أساسها، مستشهداً بوجود يهود مناصرين لفلسطين، من بينهم أعضاء في جماعة «ناطوري كارتا» الأميركية، الذين يشاركون في التظاهرات والأنشطة التضامنية. ويؤكد أن مواجهة هذه الرواية ضرورية لتحرير المتضامنين من الضغوط التي يتعرّضون لها، وتوسيع مساحة العمل المناصر لفلسطين في أوروبا.

يتضمن برنامج المؤتمر التأكيد على حق العودة الفلسطيني بوصفه حقاً ثابتاً لا يسقط بمرور الزمن، ومواصلة الضغط من أجل وقف تسليح إسرائيل. وفي هذا الإطار، يشير سكرية إلى أهمية التحركات التي شهدها أكثر من خمسين ميناء حول العالم، رفضاً لمرور السفن المتجهة إلى الكيان العبري، ولا سيما تلك التي تحمل الأسلحة، داعياً إلى الضغط على الحكومات الأوروبية التي لا تزال ترسل الأسلحة إلى تل أبيب، رغم ما ترتكبه من جرائم في قطاع غزة. من المقرر أن يتضمن المؤتمر جلسات حوار ونقاش تتيح للمشاركين عرض آرائهم وتقديم توصيات، على أن يصدر عنه بيان ختامي يعكس مواقفهم. كما يشهد يومه الثاني وقفة شعبية وحفلة فنية يشارك فيها الفنان معين شريف.

من مدريد التطبيع إلى مدريد المحاسبة

وبالنسبة إلى سكرية، لا ينفصل هذا المؤتمر عن التحوّل الذي طرأ على موقع القضية الفلسطينية في الوعي الغربي. بعدما كانت الرواية الإسرائيلية هي الأكثر حضوراً وتأثيراً، باتت الرواية الفلسطينية حاضرة بقوة، بفعل الحراك الشعبي والتوثيق والمواقف التي اتخذتها شخصيات ومؤسسات في الغرب. تحوّل تسعى الحملة إلى تثبيته وتوسيعه، في مواجهة محاولات إسرائيل استعادة موقعها السابق في تشكيل الرأي العام.

وبين مؤتمر مدريد الذي مهّد لمسار التطبيع على حساب الحقوق الفلسطينية، والمؤتمر الأوروبي المرتقب، يلفت سكرية إلى المفارقة في تبدّل السياق السياسي والشعبي. بينما راهنت إسرائيل وحلفاؤها على فرض روايتهم وتصفية القضية، تتجه المبادرات التضامنية اليوم إلى تحويل التأييد الشعبي إلى ضغط سياسي وقانوني واقتصادي، يعيد وضع الحقوق والقضية الفلسطينية في صلب المواجهة.

(الأخبار)



أمين سرّ «الحملة العربية للعودة إلى فلسطين» عبد الملك سكرية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 19 تشرين الثاني 2026 العدد 5931

الفضاء العربي

حرب «النجوم» اندلعت بين الإمارات والسعودية

زينة حداد

وصلت الحرب الإعلامية بين الإمارات والسعودية إلى ذروتها هذا العام، وسط ترقّب لما ستفضي إليه هذه الجولة من انعكاسات على المشهد الإعلامي الخليجي. هذه الحرب ليست جديدة بين السعودية والإمارات، بل تخمد نيرانها وتتجدّد مع الأزمات السياسية التي تعصف بدول الخليج. ومع انتقال الإعلام السعودي، الذي يضمّ شبكة «العربية» ومجموعة MBC، من دبي إلى الرياض قبل عامين تقريباً، ارتفع مستوى «الحرب» بين الشقيقين «العدوّين». وبلغ التنافس حدّ استقطاب الموظفين من المؤسسات الإعلامية السعودية والإماراتية. بدا هذا الأمر واضحاً من خلال استقالة إعلاميين من قناة «العربية» وانتقالهم إلى «سكاي نيوز عربية» الإماراتية، في خطوة تنذر بأن نيران الحرب بين المؤسسات الإعلامية الخليجية لن تنطفئ قريباً.

استقالات «العربية» تشعل المنافسة مع «سكاي نيوز»

في التفاصيل، يعيش الإعلام السعودي حالة من التململ داخل أروقته، إثر إعلان مجموعة من مذيعي «العربية» استقالاتهم، بعد سنوات أمضوها في القناة. في البداية، لم يكشف هؤلاء الإعلاميون عن وجهتهم الجديدة، مكتفين بإعلان استقالاتهم. لكن سرعان ما عادوا إلى دبي، ليطلّوا على الهواء عبر شاشة «سكاي نيوز عربية»، المنافسة الأولى لـ«العربية». شكّلت هذه الخطوة مفاجأة للقائمين على الشبكة السعودية، ولا سيّما أن الحوافز التي مُنحت للموظفين للانتقال من دبي إلى الرياض لم تكن يُستهان بها.

في هذا السياق، أعلنت المذيعة الفلسطينية نادين خماش عن استقالتها من «العربية»، بعد نحو 16 عاماً أمضتها في القناة. ثم خرجت أخيراً لتؤكّد انتقالها



المذيعة الفلسطينية نادين خماش

إلى «سكاي نيوز عربية»، ناشرةً صورة من داخل استوديوهات عملها الجديد. لم تكن خماش الوحيدة التي غادرت «العربية»، بل سبقها أيضاً وسام كيروز، الذي انتقل إلى منافستها «سكاي نيوز عربية» ليتولّى منصب رئيس التحرير. أما الصحافي المصري أحمد بجاتو، فالتحق بمكتب «سكاي نيوز عربية» في القاهرة، قادماً من «العربية». كذلك، أعلن جميل الحاج عن استقالته من قناة «العربية بزنس» في الصيف الماضي، للانتقال إلى إحدى المؤسسات الإعلامية في أبوظبي.

وسبقت موجة الانتقالات هذه استقالات أخرى داخل «العربية»، أبرزها استقالة ميسون عزام، التي تُعدّ من أهم مذيعات القناة. فقد أعلنت نهاية مشوارها مع «العربية» بعد مسيرة طويلة امتدّت 23 عاماً، من دون الكشف عن وجهتها المقبلة.

نخلة الحاج في قلب معركة استقطاب الإعلاميين

على الضفة نفسها، تشير المعلومات إلى أن عملية انتقال الموظفين من «العربية» إلى «سكاي نيوز عربية» يقودها الصحافي اللبناني نخلة الحاج، الرئيس التنفيذي لمجموعة IMI الإعلامية، التي تضمّ مؤسسات عدّة، من بينها «سكاي نيوز عربية». والمفارقة أن الحاج نفسه كان أحد أبرز المسؤولين في «العربية»، إذ تولّى منصب مدير الأخبار لسنوات طويلة، قبل أن يقدّم استقالته عام 2019، إثر خلافات مع القائمين على الشبكة السعودية، لينتقل لاحقاً إلى قيادة الإعلام الإماراتي. ومع تولّيه منصبه في المجموعة الإماراتية، بدأ الحاج استقطاب إعلاميي «العربية» بعقود مغرية، في خطوة تبدو أشبه بعملية «انتقام» علنية من الشبكة التي غادرها، بعدما تحوّلت «العربية» من محطة عربية إلى سعودية بحتة.

وتشير المصادر إلى أن موظفي «العربية» الذين انتقلوا إلى الرياض يرغبون في العودة إلى دبي، حيث استقرّوا سنوات طويلة، مستفيدين من رفاهية الحياة فيها. ورغم أن الحوافز المالية التي مُنحت لهم لتشجيعهم على الانتقال إلى الرياض كانت مغرية، فإن مفاعيلها تنتهي العام المقبل، بعد استمرارها ثلاث سنوات متتالية منذ بدء عملية الانتقال. ومع اقتراب انتهاء هذه الامتيازات، تتصاعد التساؤلات بشأن مستقبل العاملين في الشبكة السعودية، وإمكان اتساع موجة الاستقالات والانتقالات إلى المؤسسات الإعلامية الإماراتية. فكيف ستنعكس هذه التطورات على الإعلام السعودي؟

المفكرة

الإعلام في زمن الحرب: معركة الرواية والذاكرة

■ ينظّم مركز الأبحاث في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية مؤتمراً علمياً بعنوان «تحديات الاتصال في لبنان في حربي 2026-2024: الإعلام وصناعة المعنى والحفاظ على الإرث الثقافي والهوية»، يومي 26 و27 تشرين الثاني (نوفمبر)، بمشاركة أكاديميين وباحثين وصحافيين ومتخصصين، لمناقشة تحولات المشهد الإعلامي والاتصالي خلال الحرب، ودور الإعلام والمنصات الرقمية في تشكيل الروايات والذاكرة الجماعية.



يتوزع المؤتمر على خمس جلسات علمية تتناول التغطية الإعلامية وصناعة السرديات السياسية خلال الحرب، وخطاب المقاومة والعدو والتضليل والرقابة، إلى جانب تأثير الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في تشكيل الخطاب العام والهوية والذاكرة. كما تبحث الجلسات دور المكتبات والأرشيف في حماية الإرث الثقافي ومواجهة المحو، والاعتداءات الإسرائيلية على التراث اللبناني، فضلاً عن الاتصال الفردي والمؤسساتي وإدارة الأزمات والاستجابة الإنسانية. ويتضمن البرنامج شهادات ميدانية لصحافيين، ونقاشات حول سلامة العاملين في الإعلام وتحديات التوثيق الرقمي، فيما يُختتم بتوزيع دروع على أهالي الصحافيين والطلاب الذين قضوا خلال الحرب. ويفتح المؤتمر نقاشاً حول مسؤولية الإعلام في زمن النزاعات، ودور المؤسسات الإعلامية والثقافية والأرشيفية في حفظ الذاكرة ومواجهة محاولات طمسها.

«تحديات الاتصال في لبنان في حربي 2024-2026: الإعلام وصناعة المعنى والحفاظ على الإرث الثقافي والهوية»: 26 و27 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 9:30 صباحاً - «مركز الأبحاث في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية» (المتحف). للاستعلام: 01/612830

حين تعود إيمي واينهاوس بصوت دومينا

■ إحياءً لأعمال المغنية الإنكليزية إيمي واينهاوس، تستعيد المغنية والفنانة اللبنانية «دومينا» أعمالها في أمسية موسيقية بعنوان «دومينا وإيمي واينهاوس» تحييها يوم الثلاثاء 24 تشرين الثاني (نوفمبر)، على خشبة «مترو المدينة»، بمشاركة فرقة موسيقية تضم ستة عازفين. على مدى مجموعتين موسيقيتين، ينتقل الجمهور بين مراحل مختلفة من مسيرة واينهاوس، منذ بداياتها وصولاً إلى مرحلة ألبومها الشهير Back to Black، مستعيداً أغنياتها التي جمعت بين السول والبلوز والجاز والـ«ريذم أند بلوز».

وتعود «دومينا» إلى هذا المشروع بعد نحو خمس سنوات على تقديمها عرضاً تكريمياً سابقاً لواينهاوس، لقي نجاحاً حينها. وتعيد الفنانة تقديم التجربة اليوم برؤيتها الخاصة، مستندة إلى مسيرتها التي تمتد لأكثر من 16 عاماً في الغناء والأداء الموسيقي والرقص وتصميم الرقصات، والتي قادتها إلى مسارح في لبنان والمنطقة وخارجها، بينها قطر ودبي وسويسرا والمالديف. كما أصدرت ثلاثة ألبومات، يتوافر اثنان منها على المنصات الموسيقية، وتعمل حالياً على ألبومها الثالث.



وتنضم إلى دومينا فرقة موسيقية تضم سام وهبي على الغيتار، وجوني معلولي على الباص، ورالف عسراوي على الكيبورد، وكيفن صفدي على الطبول، وسيمون سلامة على الترومبيت، وإدي المير على الساكسوفون.

«دومينا وإيمي واينهاوس»: الثلاثاء 24 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 9:00 مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

الأحزاب اللبنانية أمام تحوّلات السياسة والمجتمع

■ في محاولة لفتح نقاش حول تاريخ الأحزاب السياسية في لبنان وواقعها الراهن ومستقبلها، ينظم «منتدى شملان الثقافي» نقاشاً في ندوة بعنوان «الأحزاب في لبنان: تاريخها، واقعها، وآفاق مستقبلها»، تُعقد يوم الجمعة 20 تشرين الثاني (نوفمبر)، عند الساعة الخامسة بعد الظهر، في منزل الصحافي نبيل المقدّم في شملان، قرب الساحة العامة.

يشارك في الندوة مسؤولون سابقون في ثلاثة أحزاب لبنانية، هم إيلي أسود مسؤول سابق في حزب الوطنيين



الأحرار، وزهير فياض مسؤول سابق في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وسعد الله مزرعاني مسؤول سابق في الحزب الشيوعي اللبناني، إلى جانب أستاذ العلوم السياسية الدكتور هشام الأعور، ويدير النقاش المهندس مالك غندور.

تتناول الندوة التجربة الحزبية اللبنانية من زوايا تاريخية وسياسية، وتتيح للمشاركين والحضور مناقشة التحولات التي شهدتها الأحزاب، وموقعها في الحياة السياسية، والتحديات التي تواجه دورها وآفاقها في المرحلة المقبلة. الدعوة عامة، وتبلغ مدة الندوة سبعين دقيقة.

«الأحزاب في لبنان: تاريخها، واقعها، وآفاق مستقبلها»: الجمعة 20 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 5:00 عصراً - «منزل الصحافي نبيل المقدم» (شملان).

على بالي



أسعد أبو خليل

الكلُّ يسأل: هل ستخرج إسرائيل من الجنوب؟ إسرائيل ستخرجُ من الجنوب، حتماً، وهي ستخرجُ من غزّة حتماً. وقد أبدو بعيداً في تفاؤلي لو قلتُ إنّ اليهود على أرض فلسطين سيضطرّون، عاجلاً أم آجلاً، إلى مشاركة أرض فلسطين مع سكّانها الأصليّين. الوضع الحالي، عسكريّاً، مقيت وقاتم لكنّ إسرائيل (وهنا المفارقة) في أسوأ حالاتها، داخليّاً وخارجيّاً. هذه أوّل انتخابات أميركيّة منذ 1967 لم يتنافس فيها مرشّحان في المزايدة في حبّ إسرائيل وفي المطالبة بمدّها بالمزيد من السلاح المُدَمِّر. إسرائيل ستنسحب من لبنان لأنْ لا خيار لها في البقاء. لم تحقّق غاياتها بالرغم من نجاحها، مع راعيتها أميركا، في الإتيان بسلطة متعاونة وراضخة. ليس من خيارات لتحقيق مطالب إسرائيل في نزْع سلاح حزب الله. هذا الخيار ممكن لكن في حالة واحدة: لو أنّ شيعة الجنوب ثاروا مُطالبين بنزْع السلاح. في غزّة، بالرغم من الدمار الشامل، لم يطلعْ تحرّك شعبيّ واحد ضدّ «حماس» (بالرغم من محاولات التحريض من عملاء إسرائيل والإمارات في غزّة ومحاولة الإعلام الخليجي تصوير احتجاجات لم تحصل). في الجنوب، المشكلة (كما في غزّة) بالنسبة للعدو وأعوانه: أنّ بديل الحزب مكروه من أكثريّة الناس. لو أنّ معظم شيعة الجنوب مشوا في خيارات شيعة الخيار السعودي لكان يمكن فرْض نزْع السلاح على الحزب. الأمر الثاني أنّ وحدة الحزب والحركة صمدت بالرغم من المؤامرات لزرْع الشقاق. وإسرائيل استمالت قسماً كبيراً من الشعب اللّبناني لأسباب مختلفة، ليس الكره الطائفيّ البغيض بعيداً عنها. لكنّ إسرائيل نجحت فقط في التدمير بعد أن أصابت الحزب بضربات قاسية وقاصمة لكنّ الحزب لم ينهَر، كما كان متوقّعاً. هي دمّرت نحو 55 قرية بالكامل، لكن: لن تستطيع إنشاء حزام أمني من دون وجود دائم، ولن يطيب لها المقام لأنّ جدليّة الاحتلال-المقاومة ستفعل فعلها وبخاصّة أنّ الاحتلال كفيل بتصليب عود المقاومة. إسرائيل جاثمة لأنّها تأمل بجرّ ترامب إلى حرب تُنهي وجود النظام الإيراني. لكنّ النظام الإيراني الجديد، وهنا المفارقة، ينبذ الصبر الاستراتيجي ويتعامل مع العدوان بحزم، وفوراً.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com